المجلة العربية للعلوم الإدارية
مجلد ٢٢، عدد ٢، مايو ٢٠١٥، ١، ١٦٥ – ١٩٨

أثر المساعدات والمنح الخارجية في مؤشرات الاقتصاد الكلي الفلسطيني: دراسة قياسية للفترة (١٩٩٤-٢٠١٣)

عمر محمود أبو عيدة
جامعة القدس المفتوحة
فلسطين

مصطلحات علمية

المساعدات والمنح الخارجية، مؤشرات الاقتصاد الكلي، الناتج المحلي الإجمالي، النمو الاقتصادي، التكوين الرأسمالي الإجمالي المحلي، الصادرات.

الملخص

يهدف هذا البحث إلى تحليل أثر المساعدات والمنح الخارجية في مؤشرات الاقتصاد الكلي الفلسطيني خلال الفترة (١٩٩٤-٢٠١٣). ولتحقيق هذا الهدف تم تطبيق نموذج قياسي مكون من شقين: الأول يحدد مدى تبعية مؤشرات الاقتصاد الكلي للمساعدات والمنح الخارجية، والثاني يختبر أثر المساعدات على النمو الاقتصادي الفلسطيني. حيث أظهرت النتائج أن أثر المساعدات والمنح الخارجية في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ٠,٣٤٪، وعلى مستوى المعيشة الفلسطيني ٠,١١٪، وعلى الاستهلاك النهائي لقطاع العائلات الفلسطيني ٠,٣٢٪، وعلى الاستهلاك النهائي للمجتمع الفلسطيني (الأفراد والحكومة) ٠,٢٦٪، وعلى الإنفاق الحكومي للسلطة الوطنية الفلسطينية ٠,٢٦٪، وعلى التكوين الرأسمالي الإجمالي ٠,٠٨٪، وعلى عدد العاملين في الاقتصاد الفلسطيني ٠,٤٥٪، وعلى حجم الصادرات من السلع والخدمات إلى الخارج ٠,٤٧٪، وعلى المديونية العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية ٠,٩٣٪. كذلك أثبتت نتائج التحليل القياسي وجود أثر إيجابي للمساعدات والمنح الخارجية على النمو الاقتصادي الفلسطيني بمعدل ١,٧١٪، ومن أهم التوصيات التي اقترحت ضرورة توجيه المساعدات والمنح الخارجية نحو المشاريع التنموية والتطويرية ما أمكن، واستخدام المساعدات والمنح الخارجية لتحفيز معدلات التوظيف والتقليل من حدة البطالة السائدة في الأراضي الفلسطينية، وكذلك ضرورة توجيه المساعدات والمنح وإدارتها بالشكل الذي يمكن من خلاله تحقيق مستويات حقيقية من النمو الاقتصادي بشكل أكبر.

تم تسلم البحث في مارس ٢٠١٤، وأجيز للنشر في مايو ٢٠١٤.

لا يختلف اثنان على أن الاقتصاد الفلسطيني يعاني من التبعية الاقتصادية للاقتصاد الإسرائيلي من جهة، وكذلك أصبح حديثا يتبع ويعتمد على المساعدات والمنح الخارجية التي يحصل عليها المجتمع الفلسطيني ممثلا بالسلطة الوطنية الفلسطينية من جهة، ومؤسسات القطاع الأهلي والمدني من جهة أخرى، تلك التي أصبحت تحتل أهمية كبيرة سواء على مستوى تدفقها، أو على مستوى حجمها، أو على مستوى المشاريع التطويرية التي تنفذ من خلالها، أو على مستوى الانتفاع الذي يحصل عليه القطاع الخاص من خلالها، أو على مستوى تقديم الإعانات والمنح للقطاعات الاجتماعية المختلفة، أو على تحفيز الطلب المحلي وإنعاش السوق الداخلي، ومن ثم على مستوى الاقتصاد الفلسطيني إجمالاً. وأما على الصعيد العالمي فما زال الخلاف قائما بين جدوى المنح والمساعدات الدولية وأثرها الإيجابي على اقتصادات الدول النامية حيث ينقسم الفكر الاقتصادي حول هذه القضية بين مؤيد ومعارض، ولكن قد يكون هناك إجماع على أن الحالة الفلسطينية تمثل نموذجا منفردا ومختلفا عن بقية الدول النامية؛ لأن المشكلة بالأساس هي ليست اقتصادية بل سياسية. فالواقع الفلسطيني العام يشير إلى صعوبة بل استحالة قيام السلطة الوطنية الفلسطينية بالاستمرار في مساعيها الاقتصادية دون حصولها على المساعدات والمنح الخارجية، وهو الأمر الذي يترتب عليه واقع حتمي وهو ارتباط الاقتصاد الفلسطيني بجميع مجالاته بهذه المساعدات الخارجية.

تقسم هذه المساعدات والمنح إلى عدة أشكال؛ فهناك مساعدات ومنح تقدم لدعم النفقات التطويرية، وهناك منح ومساعدات تقدم لدعم الموازنة الجارية للسلطة الفلسطينية، وهناك منح ومساعدات تأتي على شكل قروض ميسرة بأسعار فائدة متدنية ولفترة سداد طويلة. هذا الواقع يبرز مسألة غاية في الأهمية من وجهة نظر الاقتصاد الفلسطيني؛ ألا وهو إلى أي مدى يتبع الاقتصاد الفلسطيني إلى الخارج ممثلا بالمساعدات والمنح الخارجية، وكذلك هل فعلا تتأثر مؤشرات الاقتصاد الكلي الفلسطيني بهذه المساعدات والمنح أم لا؟

مشكلة البحث

يواجه الاقتصاد الفلسطيني تحديات كثيرة وصعبة على مختلف المجالات؛ فمن ناحية هناك التحدي الإسرائيلي والارتباط القسري بالاقتصاد الإسرائيلي، وحرمان الاقتصاد الفلسطيني من استغلال موارده الطبيعية والتاريخية، ومن ناحية ثانية هناك التحدي المالي الذي يفيد بأن الاقتصاد الفلسطيني غير قادر على الحصول على ما يكفيه من الموارد المالية للإنفاق على شؤون التنمية والتطوير، والإيفاء بالتزاماته التشغيلية والجارية. ولذلك فلا مجال للاستغناء عن المساعدات والمنح الخارجية في الوقت الحاضر، ومن ناحية ثالثة هناك تحدي الاستغلال الأمثل لهذه المساعدات

والمنح من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية الحقيقية القادرة على إكساب الاقتصاد القدرة على معالجة مشكلاته الاقتصادية المختلفة، وفي مقدمتها خلق فرص عمل وتشغيل القوى العاملة المتزايدة. ففي ظل هذه البيئة الاقتصادية المعقدة يدور التساؤل حول أثر هذه المساعدات ودورها في رسم أداء الاقتصاد الفلسطيني، وتحديد مؤشراته الكلية المختلفة، وما مدى ارتباط الاقتصاد الفلسطيني وتبعيته للمساعدات والمنح الخارجية؟

أهداف البحث

يمكن تحديد أهداف البحث على النحو الآتي:

- اختبار وتحديد أثر المساعدات والمنح الخارجية في مؤشرات الاقتصاد الكلي الفلسطيني خلال الفترة (١٩٩٤-٢٠١٣).
- تحديد أثر المساعدات والمنح الخارجية في النمو الاقتصادي الفلسطيني خلال الفترة نفسها.
- دراسة تطور حجم المساعدات والمنح الخارجية وحصتها من متغيرات الاقتصاد الكلي الرئيسة.
- إجراء دراسة مكتبية للدراسات والتقارير التي تناولت المساعدات والمنح الخارجية وجعل هذه الدراسة مكملة لهذه الدراسات وليست بديلة عنها.
- التوصل إلى النتائج واقتراح التوصيات التي من شأنها أن تسهم في تعميق الفهم الفلسطيني للدور الذي تقوم به المساعدات والمنح الخارجية على الاقتصاد الفلسطيني، وهو ما قد يؤدي إلى تبني سياسات اقتصادية من شأنها أن تؤدي إلى الاستغلال الأمثل لهذه المساعدات والمنح يشكل يساعد على إعادة هيكلة وبناء الاقتصاد الفلسطيني.

فرضية البحث

يسعى البحث إلى اختبار الفرضية الأساسية التي تفيد بأن الاقتصاد الفلسطيني يعد تابعاً للمساعدات والمنح الخارجية، ويمكن تقسيم هذه الفرضية إلى مجموعة من الفرضيات الفرعية على النحو الآتي:

هناك دلالة معنوية إيجابية لأثر المساعدات والمنح الخارجية على كل من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، ومستوى المعيشة الفلسطيني، والإنفاق الاستهلاكي للقطاع العائلي الفلسطيني، والاستهلاك النهائي للمجتمع الفلسطيني، والإنفاق الحكومي للسلطة الوطنية الفلسطينية، والتكوين الرأسمالي الإجمالي، وعدد العاملين في الاقتصاد الفلسطيني، وحجم الصادرات السلعية والخدمية، والدّين العام الفلسطيني، وأخيراً النمو الاقتصادي، ويتوقع أن تكون هذه العلاقات إيجابية طردية.

منهجية البحث

تتألف منهجية البحث من ثلاثة جوانب أساسية؛ فالجانب الأول يتمثل في الدراسة المكتبية والتي من خلالها تم حصر أهم الدراسات التي تناولت موضوع البحث منذ قيام السلطة الوطنية الفلسطينية، والجانب الثاني يتمثل في تحليل البيانات الإحصائية واستخلاص حصة المساعدات والمنح الخارجية من مؤشرات الاقتصاد الفلسطيني الكلية، وأما الجانب الثالث فيتمثل في النموذج القياسي الذي صممه الباحث لاختبار فرضيات البحث، حيث تم استخدام نموذج مكون من شقين أساسيين: الأول يعتمد على تحليل الانحدار البسيط (Simple Regression)، بينما يعتمد الثاني على الانحدار المتعدد (Mutiple Regression)، كما تم إجراء اختبار ديكي- فولر الموسع للتأكد من سكون السلاسل الزمنية، وكذلك اختبار (VIF) للكشف عن مشكلة الارتباط الخطي الذاتي، بالإضافة إلى اختبار سببية جرانجر. اعتمد الباحث على البيانات الإحصائية الرسمية الخاصة بمؤشرات الاقتصاد الفلسطيني والمساعدات الخارجية والمتمثلة في الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، وسلطة النقد الفلسطينية، ووزارتي التخطيط والمالية الفلسطينية. قام الباحث بتطبيق طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS) فتم الاستعانة بالتحويل اللوغارتمي للبيانات الإحصائية وإجراء مجموعة من الاختبارات القياسية كاختبار (t)، واختبار (F)، ومعامل التحديد(R^2)، وكذلك اختبار (DW)، لإثبات فرضية البحث هذا مع العلم أنه تم استخدام أداء الاقتصاد الفلسطيني مقدرا بالأسعار الحقيقية (الأسعار الثابتة).

حدود البحث

يتحدد هذا البحث بالهدف الذي تم وضعه؛ ألا وهو اختبار أثر المساعدات والمنح الخارجية في مؤشرات الاقتصاد الكلي الفلسطيني خلال الفترة الزمنية (١٩٩٤-٢٠١٣)، كما يتحدد أيضا بمدى دقة البيانات الإحصائية التي تم الحصول عليها من المصادر الرسمية التي تم الإشارة إليها.

مفهوم المساعدات وعلاقتها بالنمو الاقتصادي

مفهوم المساعدات الخارجية لا يقتصر فقط على المساعدات الإغاثية الإنسانية المقدمة في حال الكوارث أو التدفقات النقدية غير المستردة، بل إن مفهوم المساعدات الخارجية أوسع من ذلك، ويمكن تعريف المساعدة الخارجية بأنها "تدفقات رؤوس الأموال التي تقدم بشروط ميسرة إلى الدول النامية – وخاصة غير النفطية منها – والتي تعاني من صعوبات في تحقيق تراكمات رأسمالية كافية عن طريق تجارتها الخارجية نظراً للمشكلات العديدة التي تجابهها" (تقي، ١٩٩٦: ٦٣). كما أن لجنة المساعدات التنموية التابعة لمنظمة (OECD) عرفت المساعدة الخارجية بأنها: "التدفقات المالية

والمساعدة التقنية والبضائع المقدمة من الحكومات الرسمية أو وكالاتها إلى الدول النامية أو لصالحها والتي تهدف إلى تعزيز التنمية الاقتصادية والرفاهية الاجتماعية كهدف رئيس لها، وتكون تلك المساعدات على شكل منح أو قروض مدعومة، وتشمل تلك المساعدات أيضاً برامج التنمية السياسية والإنسانية والإعفاء من الديون، هذا مع استثناء المنح أو المساعدات المقدمة لأهداف غير تنموية مثل المعونة العسكرية أو الأمنية والاستثمارات الأجنبية المباشرة وغيرها" (جوليا وكمبرلي، ٢٠١٠: ٣٨).

إن الهدف النهائي من المساعدات هو تحقيق نمو اقتصادي والعمل على تحسن المستويات التنموية المختلفة، ويمكن تحقيق ذلك الهدف فعليا فيما لو تم استغلال أموال المساعدات بالشكل الأمثل في قطاع البنية التحتية بما يشمل تعزيز القطاعات المهمة مثل: التعليم والصحة ودعم القطاعات الإنتاجية وتقديم الأفكار والتقنيات الجديدة ودعم السلع الضرورية من خلال عمليات الإغاثة والمساعدة في الاستقرار الاقتصادي عقب الصدمات الاقتصادية المختلفة.

إن التحليلات الشاملة التي بحثت في أثر المساعدات على كل من الادخار والاستثمار والنمو توصلت إلى نتائج مختلفة حول ذلك الأثر؛ فهو إيجابي أحيانا، وسلبي في أحيان أخرى، وغير ذي قيمة في حالات ثالثة، وظلت النتائج غير واضحة، إلا أن بعض الاقتصاديين قدموا لذلك تفسيرات قياسية إحصائية. وكان من بين هذه التفسيرات هو أن قدرة المساعدات على تسريع النمو الاقتصادي تعتمد على قدرة الدولة المتلقية للمساعدات على استيعابها، وأن الاستفادة من الموارد الخارجية بشكل عام يعتمد على عوامل رئيسة منها البنية التحتية، ومهارة القوى البشرية، والقدرات المؤسسية التنظيمية والإدارية للحكومات الوطنية والمحلية، وأنه في حال عدم توافر تلك العوامل فإن النتائج المرجوة للمساعدات ستكون حتماً عكسية. (Abdur & Garonna, 2007).

المساعدات والمنح الخارجية والاقتصاد الفلسطيني

تطور المساعدات والمنح الخارجية

جاءت بداية المساعدات والمنح الخارجية في نهاية العام ١٩٩٣ عندما عقد المؤتمر الدولي لتقديم المساعدات المالية للسلطة الفلسطينية بواشنطن الذي شاركت فيه ٤٢ دولة، حيث أعلن المؤتمرون في هذا المؤتمر عن هدفهم الأساس من جراء تقديم المساعدات والمنح، ويتمثل في تأهيل البنية التحتية، وإقامة المرافق والمؤسسات العامة، وتمويل وإدارة عملية التنمية في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية. وأما الهدف السياسي من وراء هذه المساعدات فقد كان إكساب اتفاقية أوسلو وعملية السلام مصداقية اقتصادية واجتماعية من قبل الفلسطينيين (عادل، ١٩٩٧). ولقد قسمت عملية تقديم المساعدات والمنح الخارجية إلى ثلاث مراحل وهي: التعهد، والالتزام،

جدول ١
تطور حجم المساعدات والمنح الخارجية خلال الفترة (١٩٩٤-٢٠١٣)
القيمة مليون دولار أمريكي

السنة	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣
حجم المساعدات	٥٠٨,٣	٤٢٦,٥	٥١٥,٩	٥٢٦,١	٤١٩,١	٥١٧,١	٥١٠	٨٤٩	٦٩٧	٦٢٠
*٪ التغير السنوي	–	-١٦,٠٩	٢٠,٩٦	١,٩٨	-٢٠,٣٤	٢٣,٣٨	-١,٣٧	٦٦,٤٧	-١٧,٩	-١١,٠٥
السنة	**٢٠٠٤**	**٢٠٠٥**	**٢٠٠٦**	**٢٠٠٧**	**٢٠٠٨**	**٢٠٠٩**	**٢٠١٠**	**٢٠١١**	**٢٠١٢**	**٢٠١٣**
حجم المساعدات	٣٥٣	٦٣٦	١,٠١٩	١,٣٢٢	١,٧٦٣	١,٤٠٢	١,٢٧٧	٩٧٨	١،١٨٦	١،٣٤٥
*٪ التغير السنوي	-٤٣,٠٦	٨٠,١٧	٦٠,٢٢	٢٩,٧٤	٣٣,٣٦	-٢٠,٤٨	-٨,٩٢	-٢٣,٤١	٢١,٢٧	١٣,٤١

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، سلطة النقد الفلسطينية، ماس، المراقب الاقتصادي والاجتماعي العدد ٣١، ٢٠١٣، ص: ٥٠.

* البيانات تم حسابها من الباحث.

والصرف؛ أي أنه ليس بالضرورة على المانحين القيام بصرف كل ما تم التعهد أو الالتزام به، وذلك لربط هذه المساعدات بشكل أساسي بالتطورات السياسية الحاصلة على أرض الواقع.

تبين البيانات المدرجة في جدول (١) تطور حجم المساعدات والمنح الخارجية خلال الفترة (١٩٩٤ – ٢٠١٣)، حيث يغلب على تدفق هذه المساعدات طابع التقلب والتذبذب من سنة إلى أخرى، وذلك حتما يعود إلى الهدف المرتبط بتقديم هذه المساعدات؛ ألا وهو التسوية السلمية، والظروف السياسية القائمة بين الجانب الفلسطيني والجانب الإسرائيلي من جهة، وكذلك العلاقة بين السلطة الفلسطينية والدول المانحة من جهة أخرى. وهذا التذبذب والتقلب حتما ينعكس على معدل التغير السنوي لهذه المساعدات الذي يتغير تباعا بين الموجب والسالب من جهة، وبين الزيادة والنقصان من جهة أخرى. وإذا ما أجملنا حجم المساعدات المبينة في الجدول السابق خلال الفترة المذكورة وجدناها تساوي (١٦,٨٧٠) مليار دولار أمريكي أي ما معدله (٨٤٣,٥) مليون دولار سنويا. ويعد هذا الحجم كبيراً إذا ما قورن بحجم الناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد الفلسطيني، وهو ما يؤيد الافتراض القائل بأن المساعدات والمنح الخارجية تشكل جزءاً لا بأس به من الاقتصاد الفلسطيني.

تطور مؤشرات الاقتصاد الفلسطيني

يبين جدول (٢) تطور مؤشرات الاقتصاد الفلسطيني والتي تم حسابها بالمتوسط خلال الفترات الأربع المبينة في الجدول. وتشير البيانات إلى أن هناك نمواً وتطوراً متواصلاً بالشكل المطلق لهذه المؤشرات باستثناء التكوين الرأسمالي الإجمالي والإنفاق الحكومي، وتلك التي

جدول ٢
تطور مؤشرات الاقتصاد الفلسطيني حسب متوسط الفترة (القيمة مليون دولار أمريكي)

الفترة السنوية	١٩٩٤–١٩٩٨	١٩٩٩–٢٠٠٣	٢٠٠٤–٢٠٠٨	٢٠٠٩–٢٠١٣
المساعدات الدولية (GA)	٤٧٩,١٨	٦٣٨,٦٢	١٠١٨,٦	١٢٣٧,٦
الناتج المحلي الإجمالي (GDP)	٣٤٩٧,٠٦	٣٩١٨,٨٦	٤٥٠٢,٥٢	٦٢١٨,٧
الناتج القومي الإجمالي (GNP)	٤٠٢٦,٤٢	٤٣٨٣,٧٦	٤٨٩٠,١٨	٦٧١٧,١
الدخل المحلي الإجمالي (GDI)	٤٤٣٦,٨٨	٥١٦٣,٤٤	٦٤٥١,٦	٧٧٧٢,٧٨
الاستهلاك النهائي	٤١٩٥,٨٨	٥٠٩٢,٧	٥٦٣٢,٨٨	٧٩٦٥,٨
الاستهلاك العائلي	٣١٤١,٤٢	٣٨٩٩,٠٨	٤٣٤٩,٠٨	٥٣٩٢,٧٤
التكوين الرأسمالي الإجمالي	١٠٩٥,٧٤	١٢٢٨,٢٢	١١٦٣,٧٢	١٣٧٩,٦٨
الإنفاق الحكومي	٩٦١,٤٢	١٠١٩,٠٤	٩٢٨,٢٤	١٦٩٧,٢
الدين العام	٥٦٤,٢٦	١١٢٤,٧٢	١٠٤٦,٧٦	٢١٥١,٢

* تم حساب البيانات بالاعتماد على بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

جدول ٣
التطور النسبي لمؤشرات الاقتصاد الفلسطيني حسب متوسط الفترة

الفترة السنوية	١٩٩٤–١٩٩٨	١٩٩٩–٢٠٠٣	٢٠٠٤–٢٠٠٨	٢٠٠٩–٢٠١٣
المساعدات والمنح الخارجية	-	٪٣٣,٢٧	٪٥٩,٥	٪٢١,٥
الناتج المحلي الإجمالي	-	٪١٢,٠٦	٪١٤,٨٩	٪٣٨,١١
الناتج القومي الإجمالي	-	٪٨,٨٧	٪١١,٥٥	٪٣٧,٤٠
الدخل المحلي الإجمالي	-	٪١٦,٣٧	٪٢٤,٩٤	٪٢٠,٤٧
الاستهلاك النهائي	-	٪٢١,٣٧	٪١٠,٦٠	٪٤١,٤١
الاستهلاك العائلي	-	٪٢٤,١٢	٪١١,٥٤	٪٢٣,٩٩
التكوين الرأسمالي الإجمالي	-	٪١٢,٠٩	٪٥,٢٥-	٪١٨,٥٥
الإنفاق الحكومي	-	٪٥,٩٩	٪٨,٩١-	٪٨٢,٨٤
الدين العام	-	٪٩٩,٣٢	٪٦,٩٣-	٪١٠٥,٥

* تم حساب القيم بالاعتماد على جدول (٢).

كانت عرضة للتقلب وذلك قد يعود إلى الظروف الاقتصادية والسياسية المحيطة بالاقتصاد الفلسطيني التي تتغير بحسب الاستقرار السياسي في المقام الأول. كما يتضح من البيانات أن المساعدات والمنح الخارجية قد تضاعفت ثلاث مرات خلال فترة الدراسة، فكانت تشكل بالمتوسط ما قيمته ٤٧٩,١٨ مليون دولار أمريكي خلال الفترة (١٩٩٤– ١٩٩٨) لتتزايد وتصل إلى مستوى ١٢٣٧,٦ مليون دولار أمريكي خلال الفترة (٢٠٠٩–٢٠١٣). ولمعرفة ما إذا كان هذا النمو والتطور يمتاز بالاستقرار

والثبات تم حساب التطور النسبي لهذه المؤشرات خلال الفترة نفسها. ويبين جدول (٣) التطور النسبي لمؤشرات الاقتصاد الفلسطيني محسوبا بالمتوسط.

يتبين من جدول (٣) أن التطور النسبي لمؤشرات الاقتصاد الفلسطيني الرئيسة والتي تعبر عن أداء هذا الاقتصاد هي عرضة للتذبذب والتقلب من فترة إلى أخرى؛ حيث إن المساعدات والمنح الخارجية قد سجلت نموا بالمتوسط من (٣٣٪) خلال الفترة (١٩٩٩-٢٠٠٣) إلى أكثر من (٥٩٪) للفترة (٢٠٠٤-٢٠٠٨)، ثم عادت ونمت بمعدلات أقل من ذلك (٢١,٥٪) خلال الفترة (٢٠٠٩-٢٠١٣). أما الناتج المحلي الإجمالي، والناتج القومي الإجمالي، والدخل المحلي الإجمالي فجميعها سجلت نمواً متواصلاً خلال الفترات المبينة في الجدول. وأما بقية المؤشرات فقد اتصف نموها وتطورها بالصعود والهبوط، ويمكن إرجاع ذلك إلى الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية المحيطة بالمجتمع الفلسطيني وحالة الاستقرار وعدمه التي تعيشها الأراضي الفلسطينية.

٣- علاقة المساعدات والمنح الخارجية بمؤشرات الاقتصاد الفلسطيني

يتضح من البيانات المدرجة في جدول (٤) أن المساعدات والمنح الخارجية التي حصلت عليها السلطة الفلسطينية تشكل نسبة عالية من الناتج المحلي الإجمالي، فقد تراوحت نسبة هذه المساعدات والمنح الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي بالمتوسط بين (١٣,٧٪) خلال الفترة (١٩٩٤-١٩٩٨) و(١٩,٩٪) خلال الفترة (٢٠٠٩-٢٠١٣)، هذا مع العلم أن الفترة (٢٠٠٤-٢٠٠٨) قد سجلت بالمتوسط نسبة أعلى حيث شكلت ما نسبته (٢٢,٦٪). هذا مع العلم أنه من الواضح أن نسبة المساعدات والمنح

جدول ٤

نسبة المساعدات والمنح الخارجية إلى مؤشرات الاقتصاد الفلسطيني حسب متوسط الفترة

الفترة السنوية	١٩٩٤-١٩٩٨	١٩٩٩-٢٠٠٣	٢٠٠٤-٢٠٠٨	٢٠٠٩-٢٠١٣
الناتج المحلي الإجمالي (GDP)	٪١٣,٧	٪١٦,٣	٪٢٢,٦٢	٪١٩,٩
الناتج القومي الإجمالي (GNP)	٪١١,٩	٪١٤,٥٧	٪٢٠,٨٣	٪١٨,٤٢
الدخل المحلي الإجمالي (GDI)	٪١٠,٨	٪١٢,٤	٪١٥,٨	٪١٥,٩٢
الاستهلاك النهائي	٪١١,٤٢	٪١٢,٥٤	٪١٨,٠٨	٪١٥,٥٤
الاستهلاك العائلي	٪٨,٨٨	٪١٦,٣٨	٪٢٣,٤٢	٪٢٢,٩٥
التكوين الرأسمالي الإجمالي	٪٤٣,٧٣	٪٥١,٩٩	٪٨٧,٥٧	٪٨٩,٧٠
الإنفاق الحكومي	٪٤٩,٨٤	٪٦٢,٥٧	٪١٠٩,٧٣	٪٧٢,٩٢
الدين العام	٪٨٤,٩٢	٪٥٦,٧٨	٪٩٧,٣٠	٪٥٧,٥٣

* تم حساب القيم بالاعتماد على جدول (٢).

الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي يغلب عليها طابع التقلب والتذبذب وذلك بسبب التغيرات التي تطرأ على حجم المساعدات والمنح، وارتباطها بالظروف والأوضاع السياسية والدولية المحيطة بالسلطة الوطنية الفلسطينية بمنطقة الشرق الأوسط. وأما بخصوص علاقة المساعدات والمنح الخارجية بالناتج القومي الإجمالي فقد تراوح متوسط نسبة المساعدات إلى هذا المؤشر من (١١,٩٪)٪ خلال الفترة (١٩٩٤-١٩٩٨) و(١٨,٤٪) خلال الفترة (٢٠٠٩-٢٠١٣)، كما أن النسبة كانت الأعلى خلال الفترة (٢٠٠٤-٢٠٠٨)، إذ بلغت (٢٠,٨٪)، وهو ما يؤكد ارتباط الاقتصاد الفلسطيني وتبعيته للمساعدات والمنح الخارجية. وأما الدخل الإجمالي المتاح للمجتمع الفلسطيني فإنه أيضا مرتبط بالمساعدات والمنح الخارجية، فقد شكلت المساعدات في ذروتها ما نسبته (١٥,٩٪) خلال الفترة (٢٠٠٩-٢٠١٣)، وكانت في أدناها تشكل ما نسبته (١٠,٨٪) خلال الفترة (١٩٩٤-٢٠٠٨)، كل هذه الحقائق تعطي وصفا إحصائيا لمدى ارتباط مؤشرات الناتج المحلي، والقومي، والدخل المتاح الفلسطيني بالمساعدات والمنح الخارجية، وينعكس ذلك بشكل مباشر على أداء الاقتصاد الفلسطيني، والشكل البياني (١) يوضح بشكل جلي علاقة المساعدات والمنح الخارجية بهذه المؤشرات.

وفيما يخص العلاقة بين المساعدات والمنح الخارجية وكل من الاستهلاك النهائي، والاستهلاك العائلي، وإجمالي التكوين الرأسمالي تشير الإحصاءات المدرجة في جدول (٤) إلى تطور نسبة المساعدات والمنح الخارجية إلى هذه المؤشرات الاقتصادية. فكما تشير البيانات إلى أن المساعدات والمنح الخارجية شكلت

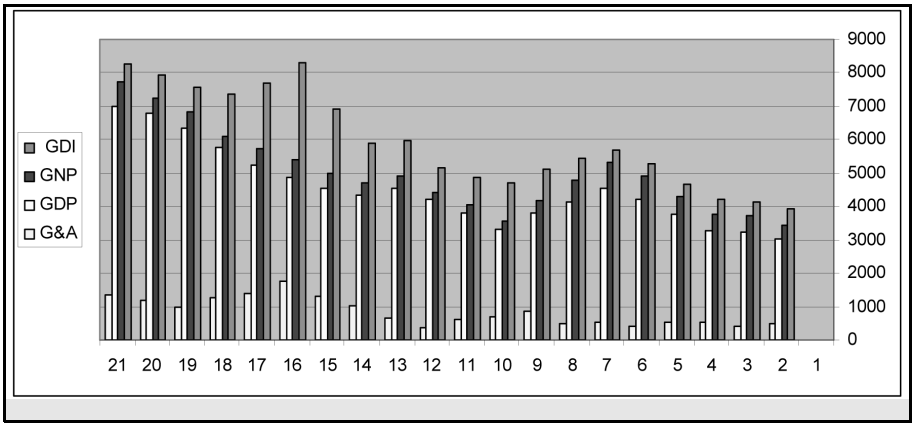

شكل ١: علاقة المساعدات والمنح الخارجية بالناتج المحلي والقومي والدخل الإجمالي المتاح (١٩٩٤- ٢٠١٣)

بالمتوسط أعلى نسب من الاستهلاك النهائي الفلسطيني خلال الفترة (٢٠٠٤-٢٠٠٨)؛ حيث كانت النسبة أكثر من (١٨٪)، بينما كانت نسبة المساهمة أقل من هذا المستوى سواء في الفترات التي سبقت هذه الفترة أو حتى في الفترة التي تلتها. وأما فيما يخص نسبة المساعدات والمنح الخارجية إلى الاستهلاك العائلي الفلسطيني فقد شكلت المساعدات نسبة لا بأس بها، إذ وصلت إلى (٢٣,٤٪) خلال الفترة (٢٠٠٤-٢٠٠٨)، ثم تراجعت بقليل إلى (٢٢,٥٪) خلال الفترة (٢٠٠٩-٢٠١٣)، علماً بأنها تضاعفت من (٨,٨٨٪) إلى (١٦,٣٨٪) خلال الفترتين (١٩٩٤-١٩٩٨) و(١٩٩٩-٢٠٠٣). وبالنسبة إلى إجمالي التكوين الرأسمالي كان متوسط نسبة المساعدات والمنح الخارجية إليه عالية جداً، حيث وصلت في الفترتين الأخيرتين إلى أكثر من (٨٧٪ و٨٩٪) على التوالي. إذن تظهر البيانات بكل وضوح مساهمة عالية وفاعلة للمساعدات والمنح الخارجية في كل من الإنفاق الاستهلاكي النهائي المتمثل في إنفاق قطاع العائلات على الاستهلاك، وكذلك إنفاق القطاع الحكومي على الاستهلاك، بالإضافة إلى الإنفاق الاستثماري المتمثل في إجمالي التكوين الرأسمالي الخاص، كل ذلك يعني أن هناك اعتماداً عالياً وكبيراً على المساعدات والمنح الخارجية من الاقتصاد الفلسطيني، ممثلاً بجانبي الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري. والشكل البياني (٢) يوضح هذه العلاقة.

كما تم حساب نسبة المساعدات والمنح الخارجية إلى كل من الإنفاق العام والديّن العام الفلسطيني. ويوضح جدول (٤) نسبة المساعدات والمنح الدولية بكل من الإنفاق الحكومي الفلسطيني المتمثل بشقيه الجاري والتطويري والديّن العام الفلسطيني خلال فترة الدراسة. وتشير

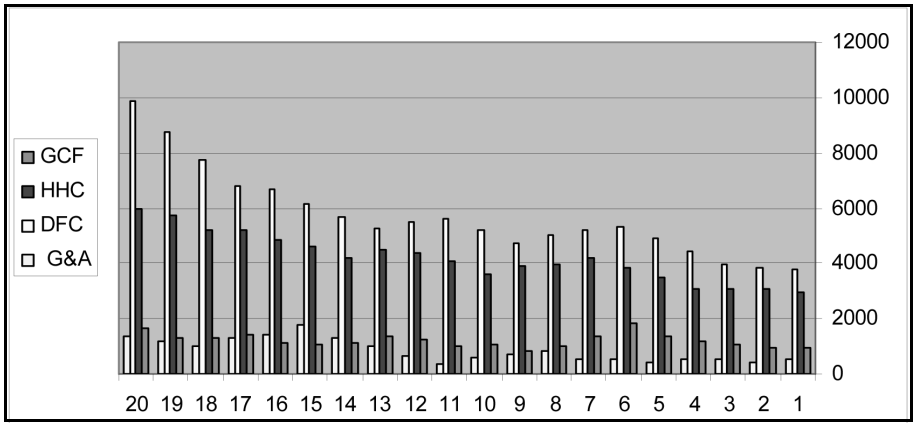

شكل ٢: علاقة المساعدات والمنح الخارجية بالاستهلاك النهائي والعائلي والتكوين الرأسمالي (١٩٩٤- ٢٠١٣)

البيانات أن حصة ومساهمة المساعدات الدولية في الإنفاق الحكومي تعد عالية جدا؛ حيث شكلت بالمتوسط ما نسبته (٤٩,٨٤٪) للفترة (١٩٩٤-١٩٩٨)، و(٦٢,٦٧٪) خلال الفترة (١٩٩٩-٢٠٠٣)، وتعدت المائة بالمائة للفترة (٢٠٠٤-٢٠٠٨)، ومثلت ما نسبته (٧٢,٩٢٪) خلال الفترة الأخيرة (٢٠٠٩-٢٠١٣)، وهذا يدل على مدى اعتماد السلطة الوطنية الفلسطينية على المساعدات والمنح الدولية لتغذية مناحي الإنفاق العام. وينطبق هذا مع الواقع الذي يؤكد عدم قدرة السلطة الفلسطينية على الاستمرار في مساعيها الإنفاقية دون توافر المساعدات والمنح الخارجية، وهو ما يجعل الاقتصاد الفلسطيني الحكومي مرهوناً إلى حد كبير بالتقلبات التي تحدث في المساعدات والمنح الدولية، بسبب الظروف الاقتصادية والسياسية المحيطة بالعالم بشكل عام وبمنطقة الشرق الأوسط بشكل خاص. وأما فيما يخص علاقة المساعدات والمنح الخارجية بالدين العام الفلسطيني، فتشير البيانات الإحصائية الموجودة في الجدول (٤) إلى ارتفاع نسبة المساعدات إلى الدين العام ارتفاعاً كبيراً، إذ شكلت ما نسبته (٨٤,٩٢٪) في بداية عهد السلطة الفلسطينية، ثم تراجعت خلال فترة انتفاضة الأقصى لتصل إلى أكثر من (٥٦٪)، ثم سجلت تزايداً خلال الفترة (٢٠٠٤-٢٠٠٨) لتصل إلى أكثر من (٩٧٪) كنسبة من الدين العام، ومثلت ما نسبته (٥٧,٥٣٪) من إجمالي الدين العام الفلسطيني خلال الفترة الأخيرة والواقعة بين الأعوام (٢٠٠٩-٢٠١٣). ويؤكد ذلك أيضا أن المساعدات والمنح الخارجية تقوم بدور كبير في زيادة المديونية الخارجية للسلطة الفلسطينية، وكذلك فإنه من المعروف أيضا أن جزءا من المساعدات التي تحصل عليها السلطة الفلسطينية تكون على شكل دين خارجي، وحتى ولو

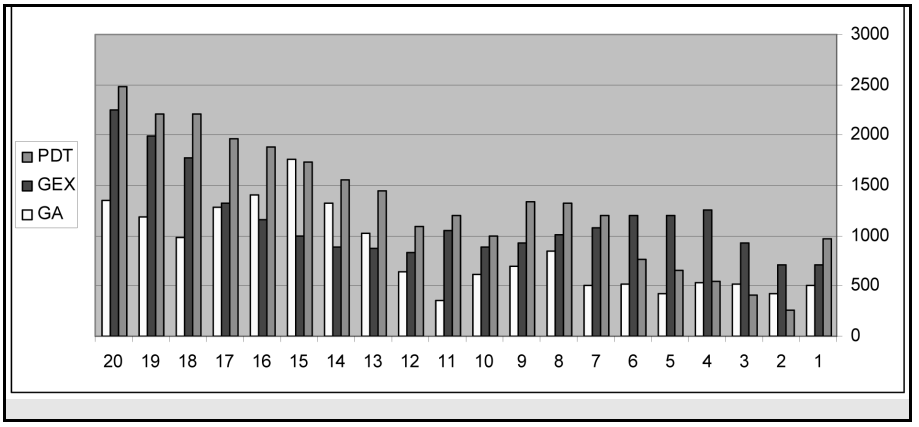

شكل ٣: علاقة المساعدات والمنح الخارجية بالإنفاق الحكومي والدين العام الفلسطيني

كانت هذه الديون بأسعار فائدة متدنية أو لفترات زمنية طويلة فإنه يترتب على السلطة الفلسطينية والاقتصاد الفلسطيني أن يقوم بسداد هذه الديون في المستقبل، وهذا ما يحمله أعباء إضافية وارتباطات إجبارية أخرى غير الذي يتحملها. والشكل البياني (٣) يوضح نسبة المساعدات والمنح الخارجية إلى كل من الإنفاق الحكومي وإجمالي الدين العام للسلطة الوطنية الفلسطينية.

الدراسات السابقة

في هذا الجزء من البحث سوف يتم الرجوع إلى أهم الدراسات السابقة التي تناولت موضوع المساعدات الخارجية الفلسطينية وعلاقتها بأداء الاقتصاد الفلسطيني خلال فترة الدراسة، واللافت للنظر في هذا المجال أن البحث المكتبي للباحث أظهر وجود عدد من الدراسات والآراء والتقارير التي تناولت موضوع البحث على مستويات مختلفة، وسوف يتم الاعتماد على مجموعة مهمة منها، وفيما يأتي عرض لهذه الدراسات.

دراسة (عماد، ٢٠٠٤) بعنوان: "تجربة السلطة الفلسطينية في استغلال المساعدات الدولية (١٩٩٤-٢٠٠٣)". هدفت الدراسة إلى التعرف إلى أهداف وطبيعة المساعدات الدولية المقدمة من طرف الدول المانحة للسلطة الوطنية الفلسطينية، وكذلك التعرف إلى أثر المساعدات الدولية في قطاعات الاقتصاد الفلسطيني بشكل خاص وانعكاسات ذلك على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، كما هدفت الدراسة أيضا إلى التعرف إلى مدى قدرة السلطة الوطنية الفلسطينية في التغلب على المعوقات والصعوبات التي تحول دون الاستغلال الأمثل للمساعدات الدولية. استخدمت الدراسة أسلوب التحليل المقارن، حيث تم الأخذ بالاعتبار نسب توزيع المساعدات الدولية مقارنة بالأهمية النسبية للقطاعات المستهدفة وانعكاسات ذلك على الأوضاع العامة. وأظهرت هذه الدراسة أن المساعدات الدولية المقدمة عبر السلطة الوطنية الفلسطينية لم تحقق الأهداف المرجوة منها؛ سواءً كان ذلك بسب العوامل المتعلقة بالجانب الفلسطيني أو العوامل الخارجية، وبخاصة تلك التي تتعلق بالجانب الإسرائيلي والدول المانحة ذاتها. وأظهرت الدراسة أيضاً أن الاعتماد على المساعدات الدولية أصبح يمثل عبئاً على الجانب الفلسطيني، وتحديداً في قدرته على تحقيق استقلاله الاقتصادي والسياسي. وأوصت الدراسة بضرورة إجراء تقييم شامل لتجربة السلطة الوطنية الفلسطينية في استغلال المساعدات الدولية المقدمة لها، وذلك بهدف تحقيق الاستغلال الأمثل لها.

دراسة (نصر وباسم، ٢٠٠٥) بعنوان: "نحو توظيف أنجع للمساعدات الخارجية المقدمة للشعب الفلسطيني". هدفت هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على المساعدات الخارجية الفلسطينية من حيث أنواعها، وأشكالها، والدروس المستفادة من تجربة توظيفها منذ توقيع اتفاقية أوسلو عام ١٩٩٣. واستخدمت الدراسة منهج

التوصيف الكمي والتحليل المنطقي للبيانات الخاصة بالمساعدات الدولية، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة في مجال أداء الاقتصاد الكلي الفلسطيني ما يأتي:

– فشلت المساعدات في تعزيز فرص النمو الذاتي للاقتصاد الفلسطيني، بسبب عدم قدرتها على إزالة الآثار السلبية الناجمة عن العدوان الإسرائيلي على المناطق الفلسطينية وتقليل الاعتماد على إسرائيل.

– أكدت الدراسة أنه مهما زاد حجم هذه المساعدات وتطور الأداء الفلسطيني في إدارتها فإن إسهامها في تنمية الاقتصاد الفلسطيني ستبقى محدودة بسبب الاستمرار في الاعتماد عليها.

– حققت المساعدات الدولية بعض الإنجازات على صعيد تمكين الفقراء والفئات المهمشة من خلال برامج القروض الصغيرة، وبرامج الإغاثة، ومشاريع خلق فرص عمل، لكن لم تكن تلك المساعدات بالنجاعة الكافية كي تسهم بشكل فعال في تقليص معدلات البطالة والفقر.

– أسهمت المساعدات الدولية في توفير الموارد المالية لضمان الاستمرار في تقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية، كالتعليم والصحة خاصة لذوي الدخل المحدود، كما أسهمت أيضا في تمويل العجز المزمن والكبير في الموازنة الجارية خلال الفترة السابقة مما ينعكس إيجابا على أداء الاقتصاد الكلي.

– يؤخذ على هذه المساعدات الدولية أنها لم تستطع – بالرغم من كبر حجمها – الوصول بالبنية المؤسسية، والقانونية، والتنظيمية للسلطة إلى وضع يمكنها من العمل بكفاءة وفاعلية تتناسب وحجم التحديات الموجودة في الواقع الفلسطيني.

– تزامن المساعدات الدولية مع التغيرات السلبية على عدد من المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية في الأراضي الفلسطينية لا يعني أن هذه المساعدات هي السبب المباشر لوجود تلك التغيرات.

كما أوصت الدراسة بأن هذه المساعدات الدولية لن تستمر إلى الأبد، ومن ثم يجب أن لا تبقى عنصرا أساسيا في الإستراتيجية الفلسطينية المتعلقة بإدارة الاقتصاد الفلسطيني وتنميته.

– دراسة (إبراهيم، ٢٠٠٥)، بعنوان: "التمويل الأجنبي: الواقع والتحديات". بينت الدراسة أن الدول المانحة تعهدت في مؤتمر واشنطن عام ١٩٩٣ بتقديم المساعدات المالية والفنية للسلطة الوطنية الفلسطينية، وذلك من أجل إعادة البنية التحتية، وبناء المؤسسات، وأجهزة السلطة، وتمويل المشاريع الاجتماعية، والإنسانية، والاقتصادية. ولكن تلك الدول لم تدفع للسلطة الفلسطينية سوى ٥٠٪ من إجمالي تعهداتها، وقد أخل ذلك بطريقة توزيع وتخصيص تلك المساعدات على القطاعات المختلفة، وانعكس سلباً على مؤشرات الأداء العام للاقتصاد الفلسطيني. وترى الدراسة أن

إعادة تخصيص وتوزيع المساعدات الخارجية بما يخدم أولويات المجتمع الفلسطيني المتمثلة في تنمية عناصر الإنتاج، والتنمية الأساسية، وبناء القدرات الفعلية، سوف يضع الاقتصاد الفلسطيني في مساره الصحيح نحو تحقيق التنمية المستدامة. ومن أهم ما توصلت إليه الدراسة أن التأثير في تحديد أولويات المساعدات الدولية من الدول المانحة يسهم بشكل مباشر في تقليل الفائدة المرجوة من هذه المساعدات، ويُؤدي إلى تعارض النشاطات بعضها مع بعض. ومن أهم ما أوصت به الدراسة التعامل بجدية وعلى أسس علمية مع الدول المانحة عند تخصيص وتوزيع المساعدات الأجنبية على القطاعات المختلفة، وإعطاء الأولوية للقطاعات الإنتاجية مثل الزراعة، والصناعة، والسياحة، والتجارة، والتكنولوجيا، والمواصلات، والاتصالات، عند تخصيص وتوزيع المساعدات الخارجية.

– دراسة (علاء، ٢٠٠٩) وقد تناولت "واقع المساعدات والقروض العربية والدولية للشعب الفلسطيني وتحدياتها"، وبينت أن الصورة الموجودة لدى المجتمع الفلسطيني بخصوص المساعدات الدولية هي صورة ليست صحيحة، كما ركزت الدراسة على أن الاعتماد على المساعدات الدولية يبقي المجتمع ككل عرضة إلى المشكلات، ولا سيما الاقتصادية والسياسة نتيجة توقف هذه المساعدات، ولا بد للمجتمع الفلسطيني أن يحاول تقليص الاعتماد على المعونات الدولية من أجل امتلاك قراره المستقل. وأن الوضع الاقتصادي والمالي الصحيح لأية دولة هو أن تعتمد على مواردها الذاتية لتسيير شؤونها المالية، وكذلك ما يتعلق بتنمية وتطوير الاقتصاد لما لذلك من أهمية في تدعيم الاستقلال السياسي.

– دراسة (آيات، ٢٠١١) بعنوان "المساعدات الخارجية استعمار بشكل جديد". هدفت الدراسة إلى تحليل انعكاسات برامج الجهات المانحة وتصوراتهم حول الشكل المقترح للمجتمع الفلسطيني، عبر معالجة مجموعة من برامج المانحين. استخدمت الدراسة المقابلات المعمقة، كما قامت بتحليل مجموعة كبيرة من الوثائق الخاصة بالمانحين، وتوصلت الدراسة إلى أن مصدر المساعدات الخارجية هو الذي يحدد مدى الحاجة لها وليس الجهات الفلسطينية، وتكون بذلك مدخلاً لإعادة صياغة أو تحويل هذا الطرف وفق الغاية المرجوة منه. وأكدت الدراسة أن التمويل المشروط ليس قدراً محتوماً لا يمكن الفكاك منه، بل هناك بدائل كثيرة من الممكن أن تحل محله، وبالتحديد التمويل العربي المتضامن.

وأضافت الدراسة أن هناك كثيراً من الصناديق والمؤسسات العربية التي تدعم التنمية في الوطن العربي وتمويلها، لا سيما في ظل وجود قرار عربي بتخصيص ما نسبته (١٠٪) من الأرباح السنوية لهذه الصناديق. وعدّت الدراسة أن التمويل العربي مهم حجماً ونوعاً في السياق الفلسطيني، نظراً لطبيعته غير الخاضعة لشروط وأثمان سياسية كما هو الحال في

التمويل الغربي، لكن مشكلة هذا التمويل هي غياب السياسيات الحقيقية لتوظيفه داخل السياق الفلسطيني، سواء على مستوى السلطة أو المؤسسات الأهلية. وأكدت الدراسة أن المساعدات تأتي تحت ذرائع كثيرة؛ منها عدّها إحدى الآليات التي تسعى من خلالها الدول الغنية لتحقيق التنمية، والتقدم في البلدان الفقيرة، لكن هذا لا يتجاوز كونه شعاراً تختفي خلفه أهداف أخرى، تسعى الدول الغربية إلى تحقيقها.

دراسة (نور الدين، ٢٠١١)، بعنوان: "أثر المساعدات الدولية على التنمية الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية"، هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر المساعدات الدولية في التنمية الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية المحتلة من خلال تحديد الأولويات الفلسطينية في التنمية الاقتصادية ومدى حاجتها للمساعدات، ودراسة فيما إذا تم تجنيد المساعدات الخارجية لصالح الاقتصاد الفلسطيني واستغلالها بالشكل الأمثل أم لا. وقد توصلت هذه الدراسة إلى نتائج مفادها وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المبالغ الإجمالية للمساعدات والتنمية الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية، وذكرت أن زيادة نسبة البطالة أدت إلى زيادة نسبة المساعدات الدولية وليس العكس، وأن المساعدات الدولية لم تحد من مستويات الفقر، وأن الانتفاضة والانقسام السياسي والإغلاق يحمل تأثيراً سلبياً على التنمية الاقتصادية.

في دراسة (علاء، ٢٠١١) الصادرة عن شبكة السياسات الفلسطينية، عدّت الدراسة السلطة الفلسطينية من أكثر المستفيدين من المعونات غير العسكرية في العالم، من حيث نصيب الفرد الذي تجاوز ٣٦٠ دولارا سنويا، إلا أنها لم تجذب أي استقرار سياسي أو اقتصادي. وبحسب الدراسة، وفي ذروة تدفقات المعونة في عامي ٢٠٠٨ – ٢٠٠٩، حلت السلطة الفلسطينية في المرتبة الثالثة بعد ليبريا وتيمور–ليشتي على قائمة أكثر متلقي المعونة بحسب نسبتها المئوية من الناتج المحلي الإجمالي.

في مداخلة (هديل، ٢٠١١)، حول المساعدات الدولية ضمن ورشة عمل حول" الاقتصاد الفلسطيني وتحدياته المستقبلية" تم تأكيد ما يأتي:

- أهم عامل لتحقيق كفاءة وفعالية المساعدات الخارجية هو مدى قدرة الطرف المستلم على فرض شروطه عند تلقي تلك المساعدات، وكلما كان الطرف المستلم للمساعدات كفؤاً في كيفية توجيه المساعدات كانت المساعدات أفضل.
- اعتماد الاقتصاد الفلسطيني على المساعدات والمنح الخارجية اعتماداً كبيراً ومتواصلاً سيولد نمطا استهلاكيا وإنتاجيا أحد مظاهره الفساد، وسيشكل عقبة أمام التحول إلى الديمقراطية. فتركيبة الاقتصاد الفلسطيني ليست نتاج السياسات المحلية فقط وإنما نتاج

قوى خارجية توجه هذا الاقتصاد بشكل ممنهج.

- المساعدات التي تقدم من الدول الخارجية ليست مشكلة بحد ذاتها، وإنما المشكلة تكمن في كيفية إدارة وتوظيف هذه المساعدات وعدم وضوح الرؤية التنموية الوطنية بشأن توظيفها.

دراسة (وزارة التخطيط، ٢٠١٢) بعنوان: "أثر المساعدات الدولية على التنمية الاقتصادية في فلسطين"، هدفت هذه الدراسة إلى دراسة مدى إسهام المساعدات الدولية في عملية التنمية، وإلى أي مدى استجابت هذه المساعدات للاحتياجات التنموية الحقيقية. وقد بينت الدراسة الأثر الإيجابي للمساعدات الخارجية على النمو الاقتصادي؛ إذ وجد أن (٠,٣٦) من التغيرات في النمو الاقتصادي فقط يمكن إرجاعها للمساعدات الدولية، كما وجد أن الأثر في مستويات المعيشة كان ضئيلاً جدا، وأن (٠,٠٣) من التغيرات في النمو في متوسط دخل الفرد تعود للمساعدات الدولية، إضافة إلى ذلك ظهر أن قيمة معامل الارتباط بين الدَّين العام الخارجي والمساعدات الدولية كانت (٠,٥٣). وأهم ما أوصت به الدراسة ضرورة وجود سياسات تنموية فاعلة لتحديد الأولويات الفلسطينية، ومن ثم توجيه المساعدات الدولية إليها بما يخدم الأهداف الوطنية، والتنسيق بين الجهات الكثيرة المتلقية للمساعدات، وذلك للاستفادة المثلى من هذه المساعدات، ودعت الدراسة إلى القيام بدراسات أخرى تعطي تقييماً أعمق لأثر المساعدات الخارجية على الاقتصاد الفلسطيني.

بين تحليل مشروع الموازنة العامة (٢٠١٣) أن المساعدات والمنح لا تزال تشكل أحد المصادر الرئيسة والمهمة لإيرادات السلطة الفلسطينية، وأن من الصعوبة بمكان الاستغناء عنها، لا سيما وأن الظروف الاقتصادية التي تمر بها الأراضي الفلسطينية تحتم على السلطة الفلسطينية استمرار الاعتماد على هذه المساعدات. وما زال تقديم هذه المساعدات مرتهناً للظروف السياسية التي تمر بها الأراضي الفلسطينية. ولذلك، فإن عدم وصول أي جزء من هذه المساعدات كما هو متوقع في مشروع الموازنة العامة، سيؤدي حتماً إلى حصول عجز في الموازنة العامة وسيؤدي ذلك إلى آثار سلبية كبيرة ماليا واقتصاديا كما حصل في تنفيذ الموازنة العامة للعام ٢٠١٢، فقد حصلت السلطة الفلسطينية على نحو ٧٨٪ من المنح التي توقعت الحصول عليها في العام ٢٠١٢. كما أن هناك انتقاداً للاعتماد المستمر في النفقات التطويرية على المساعدات الخارجية، وهو ما يجعلها عرضة لعدم التنفيذ أو الارتباك في تنفيذها تبعاً لوصول المساعدات الخارجية. ولا بد من وضع خطة للاعتماد على المصادر الذاتية لتمويل هذه النفقات.

دراسة (أحمد، ٢٠١٣)، بعنوان: "المساعدات الخارجية وآثارها على النمو الاقتصادي الفلسطيني"، هدفت الدراسة للإجابة عن التساؤل القائل: هل هناك تأثير

إيجابي للمساعدات الخارجية على الناتج المحلي الفلسطيني باعتباره مقياسا للنمو الاقتصادي الفلسطيني؟ أم أنه لا جدوى من تلك المساعدات؟. وقد استخدمت الدراسة الأسلوب الوصفي التحليلي، وخلصت إلى مجموعة من النتائج النظرية والتطبيقية وكان من أهمها أن المساعدات الخارجية أثّرت إيجاباً على الناتج المحلي الفلسطيني، ولكنها لم تكن صاحبة الدور الريادي في هذا التأثير، فقد كان هناك عوامل أخرى أكثر إيجابية أسهمت في الناتج المحلي الإجمالي، مثل الصادرات والقوى العاملة الفلسطينية والتراكم الرأسمالي. كما أوصت الدراسة بضرورة إعادة تقييم التجربة الفلسطينية مع المساعدات، والعمل على إعادة هيكلتها لتتلاءم مع الخطط التنموية الفلسطينية التي يشترط فيها أن توضع على أسس تنموية فلسطينية سليمة.

ومن الدراسات السابقة الأجنبية التي تناولت دراسة العلاقة بين المساعدات الأجنبية والنمو الاقتصادي في الدول النامية دراسة (Naseem, 1991)، وقد هدفت هذه الدارسة بشكل أساسي إلى اختبار أثر المساعدات الخارجية في التنمية الاقتصادية؛ فقد توصّلت الدراسة إلى أن هناك ارتباط بين نمو الناتج المحلي الإجمالي والمساعدات الخارجية خلال فترة السبعينيات، في حين أن هذا الارتباط لم يكن موجوداً خلال فترة الثمانينيات، كما وجدت الدراسة أن هناك دولاً اعتمدت على المساعدات الخارجية بلا ضرورة مثل الهند، ودول أخرى تمكنت من تحقيق نسبة نمو دون مساعدة خارجية مثل سنغافورة، ودول لم تستطع إحراز أي تقدم بدون مساعدات خارجية مثل إسرائيل، وأضافت الدراسة بأن هناك تأثيرات مختلفة للمساعدات الخارجية في المؤشرات الاقتصادية للدول المدروسة تختلف من فترة لأخرى.

وفي دراسة (Hansen and Tarp, 2001) جرى بحث تأثير المساعدات الخارجية على الناتج المحلي الإجمالي في مجموعة من الدول النامية، وتوصلت الدراسة إلى نتيجة مفادها أن المساعدات الخارجية تزيد النمو، وأن هذه النتيجة ليست مشروطة بمؤشر سياسة معينة، وأكدت أن المساعدات تؤثر في النمو عن طريق الاستثمار، وأظهرت بأن هذا الأثر قوي وفعال.

وفي دراسة أخرى قدمت من (Ismail, 2012)، هدفت إلى مناقشة العلاقة بين المساعدات الخارجية والناتج المحلي باعتباره مؤشراً للنمو. وتوصلت الدراسة في النهاية إلى دليل يدعم التأثير الإيجابي للمساعدات على النمو الاقتصادي في نيجيريا، وأن مؤشرات السياسة المتبعة داخل الدولة المتلقية للمساعدات قد تقلل النتيجة الإيجابية لها، وهو ما يوجب على البلدان المانحة معرفة حالة الدولة المتلقية للمساعدات، والعمل مع الهيئات الدولية لضمان الحد الأدنى من الاستقرار الذي يضمن فاعلية المساعدات.

وبعد هذا الاستعراض للدراسات السابقة التي تناولت موضوع البحث، وبما أن البحث الحالي يهدف إلى تحديد أثر المساعدات والمنح الخارجية في مؤشرات الاقتصاد الكلي الفلسطيني، ومن ثم تحديد مدى تبعية الاقتصاد الفلسطيني إلى المساعدات والمنح التي يحصل عليها من الخارج. كما أن طول الفترة الزمنية التي يغطيها البحث تكسبه أهمية إضافية، حيث إن الدراسات السابقة التي تناولت موضوع المساعدات الدولية طبقت على فترات زمنية أقصر. ومن جهة أخرى يعد البحث مكملا لكثير من الدراسات السابقة التي أوصت بضرورة إجراء دراسات تخص موضوع البحث، واستخدام منهجية مختلفة عن تلك التي استخدمتها تلك الدراسات.

النموذج القياسي

بما أن البحث يهدف إلى تحليل أثر المساعدات والمنح الخارجية على مؤشرات الاقتصاد الكلي الفلسطيني، وتحديد مدى تبعية الاقتصاد الفلسطيني لهذه المساعدات والمنح الخارجية، فإن النموذج القياسي سوف يتكون من شقين: الشق الأول يعد نموذجاً بسيطاً يعتمد على متغيرين فقط؛ أحدهما تابع والآخر مستقل، بينما الشق الثاني سوف يشمل متغيراً تابعاً واحداً وعدداً من المتغيرات المستقلة، وفيما يأتي وصف للنموذج القياسي المقترح:

١- النموذج الأول المقترح: وسوف يتم فيه ربط المساعدات والمنح الخارجية بمؤشرات الاقتصاد الكلي الفلسطيني وسوف يتم اختبار تسع مؤشرات على النحو الآتي:

$$GDP = \alpha_1 + \beta_1 GA + \mu_1 \ldots (1.1)$$
$$PCI = \alpha_2 + \beta_2 GA + \mu_2 \ldots (1.2)$$
$$HHC = \alpha_3 + \beta_3 GA + \mu_3 \ldots (1.3)$$
$$DFC = \alpha_4 + \beta_4 GA + \mu_4 \ldots (1.4)$$
$$GEX = \alpha_5 + \beta_5 GA + \mu_5 \ldots (1.5)$$
$$GCF = \alpha_6 + \beta_6 GA + \mu_6 \ldots (1.6)$$
$$WL = \alpha_7 + \beta_7 GA + \mu_7 \ldots (1.7)$$
$$EXP = \alpha_8 + \beta_8 GA + \mu_8 \ldots (1.8)$$
$$PDT = \alpha_9 + \beta_9 GA + \mu_9 \ldots (1.9)$$

حيث:

GA: المساعدات والمنح الخارجية

GDP: الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

PCI : نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي المتاح الحقيقي

HHC: الإنفاق الاستهلاكي للقطاع العائلي الفلسطيني

DFC: الإنفاق الاستهلاكي النهائي للمجتمع الفلسطيني

GEX: الإنفاق الحكومي (الجاري والتطويري)

GCF: إجمالي التكوين الرأسمالي الخاص

WL: عدد العاملين في الاقتصاد

EXP: الصادرات السلعية والخدمية

PDT: الدين العام الفلسطيني

$\mu_1 \ldots\ldots \mu_9$: المتغير العشوائي

٢- النموذج الثاني المقترح: وسوف يتم من خلاله تحديد أثر المساعدات والمنح الخارجية على النمو الاقتصادي للاقتصاد الفلسطيني، وسيتم استخدام (GDP) متغيراً تابعاً، واستخدام

عدد من المتغيرات المستقلة ذات الأثر في النمو الاقتصادي والمتمثلة في عدد العاملين في الاقتصاد الفلسطيني، والتكوين الرأسمالي الإجمالي، وحجم الصادرات من السلع والخدمات وسوف يتم إضافة المساعدات والمنح الخارجية إلى المتغيرات المستقلة لمعرفة أثرها في النمو الاقتصادي الفلسطيني، وعليه يكون النموذج المقترح الثاني على الشكل الآتي:

$$GDP = \alpha_0 + \alpha_1 WL + \alpha_2 GCF + \alpha_3 EXP + \alpha_4 GA + e \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (2)$$

حيث:

GDP: الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والذي يمثل معدل النمو الاقتصادي

WL: عدد العاملين في الاقتصاد الفلسطيني

GCF: إجمالي التكوين الرأسمالي الخاص

EXP: الصادرات السلعية والخدمية

GA: المساعدات والمنح الخارجية

e: المتغير العشوائي

تحليل ومناقشة النتائج

أ – تحليل ومناقشة النموذج الأول

تم تقدير النموذج الأول المقترح باستخدام برنامج (SPSS)، وتحديداً الانحدار البسيط (Simple Regression) بطريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS)، حيث تم الاستعانة بالتحويل اللوغارتمي للبيانات. وقد كان لهذا التحويل ميزات عدة؛ إذ إن جميع إشارات المعلمات الخاصة بالمتغيرات المستقلة جاءت موافقة لافتراضات النظرية الاقتصادية وكذلك الواقع الذي يعيشه الاقتصاد الفلسطيني، ومن جهة أخرى كانت النتائج ذات دلالة إحصائية، وهو ما يعطي المزيد من الثقة بنتائج البحث، وفيما يأتي تحليل لنتائج هذا النموذج.

١- أثر المنح والمساعدات الخارجية على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

لاختبار هذا الأثر تم تقدير المعادلة الآتية:

$$GDP = \alpha_1 + \beta_1 GA + \mu_1 \ldots\ldots (1.1)$$
$$= 6.15 + 0.34GA$$
$$T = 10.53^{**} \quad 3.85^{*}$$
$$Sig = (0.000) \quad (0.002)$$
$$R^2 = 0.45 \ \bar{R}^2 = 0.42 \ DW = 1.24$$
$$F = 14.79^{*} \quad Sig = (0.002)$$

بالإشارة إلى النتائج الخاصة بالمعادلة (١,١) تبث معنوية المعلمتين؛ معلمة الحد الثابت ومعلمة المتغير المستقل (GA). وتبين النتائج أن زيادة المساعدات والمنح الخارجية بنسبة ١٪ سوف يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة (٠,٣٤٪). ومن جهة أخرى أثبت اختبار (t) معنوية المتغيرين الثابت والمستقل، فكان المتغير الثابت دالا عند مستوى ١٪، وبلغت قيمة (t) له (١٠,٥٣**). وأما المتغير المستقل (GA) فقد بلغت قيمة (t) له (٣,٨٥*) التي تعد دالة عند مستوى ٥٪. هذه النتائج يؤكدها اختبار (F)، حيث ثبتت معنوية النموذج وذلك بسبب قيمة (F) المرتفعة التي بلغت (١٤,٧٩*). وهذا يؤكد قوة وفاعلية (R^2)، التي بلغت ٠,٤٥، كما أن مؤشر دوربن–

واطسون (DW) بلغ (١,٢٤)، وهي قيمة تقع بين الحد الأدنى للقيمة الجدولية والبالغة (d_L = ١,٢٠) عند (N=٢٠) و(K =١) والحد الأعلى (d_u =١,٤١))، ويعني ذلك خلو البيانات من مشكلة الارتباط الذاتي ووقوعها في منطقة القرار الحاسم أو المؤكد، وكل ذلك يؤكد قبول الفرضية الصفرية (H_0) ورفض الفرضية البديلة (H_1)، أي أنه لا يوجد مشكلة ارتباط ذاتي.

٢ - أثر المساعدات والمنح الخارجية على مستوى المعيشة: تم قياس مستوى المعيشة الفلسطيني باستخدام ثلاثة مقاييس وهي: نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، ونصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي الحقيقي، ونصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي المتاح الحقيقي. وبعد ظهور نتائج هذه الاختبارات تبين أن المؤشر الأخير وهو نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي المتاح الحقيقي كانت نتائجه قوية وذات دلالة إحصائية، حيث كانت نتائج الاختبار الخاص بهذا المؤشر كما يأتي:

$$PCI = \alpha_2 + \beta_2 GA + \mu_2 \ldots (1.2)$$
$$= 6.81 + -0.11GA$$
$$T = 25.23^{**} \quad 2.68^{*}$$
$$Sig = (0.000) \quad (0.02)$$
$$R^2 = 0.29 \ \bar{R}^2 = 0.25 \ DW = 1.31$$
$$F = 7.20^{*} \quad Sig = (0.02)$$

تبين نتائج الاختبار القياسي للمعادلة (١,٢) ثبات المعنوية الإحصائية لكلا المعلمتين المستخدمتين في المعادلة، وكذلك صحة وتوافق إشارتهما مع النظرية والواقع الاقتصادي، حيث تبين أن زيادة المساعدات والمنح الخارجية بمعدل ١٪ يؤدي إلى زيادة نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي المتاح الحقيقي بنسبة ٠,١١٪، ويعني ذلك أن هناك أثراً واضحاً للمساعدات والمنح الخارجية في مستوى المعيشة في المجتمع الفلسطيني. هذه المعنوية الإحصائية كذلك يثبتها اختبار (t)؛ حيث بلغت قيمة (t) للحد الثابت (٢٥,٢٣**)، وكانت دالة عند مستوى ١٪ وهو ما يعني وجود ثقة بهذا الاختبار تصل إلى ٩٩٪، وكذلك كانت قيمة (t) للمتغير المستقل (GA) (٢,٦٨*) وهو ما يعني ثبوت معنويتها الإحصائية عند مستوى ٥٪، ومن ثم هناك ثقة إحصائية بهذا المتغير تصل إلى ٩٥٪. وأما بخصوص (R^2) فإن معامل التحديد قد بلغ (٠,٢٩)، ويعني ذلك أن المساعدات والمنح الخارجية تفسر ما يعادل ٢٩٪ من الأثر على الدخل القومي الإجمالي المتاح الحقيقي، حيث تعد هذه النسبة مقبولة، لا سيما أن هناك عوامل كثيرة ومتنوعة، اقتصادية واجتماعية وسياسية وغيرها تؤثر في مستوى المعيشة، وكذلك ثبتت قوة النموذج المقدر من خلال قيمة (F) التي بلغت (٧,٢٠*)، وهو ما يعزز ويقوي الثقة بالنموذج المستخدم. إضافة إلى ذلك فإن مؤشر دوربن- واطسون (DW) كان ذا قيمة مقبولة، وكان يساوي (١,٣١)، وهي قيمة تقع ضمن منطقة القرار الحاسم وتؤكد خلو البيانات من مشكلة الارتباط الذاتي.

٣- أثر المساعدات والمنح الخارجية في الإنفاق الاستهلاكي للقطاع العائلي الفلسطيني

لاختبار هذا الأثر تم استخدام بيانات استهلاك الأسرة للمجتمع الفلسطيني خلال فترة الدراسة (١٩٩٤-٢٠١٣) والمقدرة بالأسعار الثابتة، وكانت نتائج هذا الاختبار كما يأتي:

$$HHC = \alpha_3 + \beta_3 GA + \mu_3 \ldots (1.3)$$
$$= 6.20 + -0.32GA$$
$$T = 13.80^{**} \quad 4.73^{**}$$
$$Sig = (0.000) \quad (0.000)$$
$$R^2 = 0.55 \ \bar{R}^2 = 0.53 \ DW = 1.27$$
$$F = 22.38^{**} \quad Sig = (0.000)$$

تشير نتائج الاختبار إلى ثبوت صحة المعلمتين الخاصتين بالمعادلة (١,٣)، حيث كانت هذه المعلمات دالة إحصائيا عند مستوى ١٪، وهو ما يعني أن مستوى الثقة يصل إلى ٩٩٪، وكانت إشارة معلمة المتغير المستقل(GA) وكذلك الحد الثابت موجبة، ويدل ذلك على وجود علاقة موجبة طردية بين المساعدات والمنح الخارجية والإنفاق الاستهلاكي للقطاع العائلي الفلسطيني. إذ تبين النتائج أن زيادة المساعدات والمنح الخارجية بنسبة ١٪ يؤدي إلى زيادة الإنفاق الاستهلاكي للقطاع العائلي الفلسطيني بنسبة ٠,٣٢٪، هذه النتيجة أيضا يثبتها اختبار (t) حيث كانت قيمته (t) عالية لكلا المتغيرين ودالة عند مستوى ١٪، وبلغت قيمتها للحد الثابت (١٣,٨٠**) وللمتغير المستقل (GA) (٤,٧٣**). كما أن قيمة معامل التحديد (R^2) يعد عالياً ومقبولاً إلى حد كبير، حيث بلغت قيمته (٠,٥٥) وهذا مؤكد من خلال معامل التحديد المعدل ($\bar{R}^2$) الذي كانت قيمته (٠,٥٣)، وهو ما يدل على قدرة النموذج على اختبار ٥٥٪ من أثر المساعدات والمنح الخارجية في الإنفاق الاستهلاكي للقطاع العائلي الفلسطيني. أما فيما يتعلق باختبار (F)، فإن قيمة (F) العالية تثبت قوة النموذج ككل حيث بلغت (٢٢,٣٨**)، وهي تعطي ثقة تصل إلى ٩٩٪. كما أن النموذج أثبت خلوه من مشكلة الارتباط الذاتي؛ حيث بلغ معامل دوربن – واطسون (DW = ١,٢٧).

٤ – أثر المساعدات والمنح الخارجية في الاستهلاك النهائي للمجتمع الفلسطيني

للتأكد من نتائج المعادلة رقم (١,٣) تم إضافة الإنفاق الاستهلاكي الحكومي إلى الإنفاق الاستهلاكي للقطاع العائلي الفلسطيني لتعبر عن الاستهلاك النهائي للمجتمع ككل، وهي التي تمثل الطلب المحلي على الاستهلاك في الاقتصاد الفلسطيني، وكانت النتائج متشابهة إلى حد كبير، حيث تم تقدير المعادلة الآتية:

$$DFC = \alpha_4 + \beta_4 GA + \mu_4 \ldots (1.4)$$
$$= 6.22 + -0.36GA$$
$$T = 10.41^{**} \quad 4.04^{*}$$
$$Sig = (0.000) \quad (0.001)$$
$$R^2 = 0.48 \ \bar{R}^2 = 0.45 \ DW = 1.36$$
$$F = 16.30^{*} \quad Sig = (0.001)$$

تبين النتائج أن المساعدات والمنح الخارجية تؤثر إيجابيا في الاستهلاك النهائي للمجتمع الفلسطيني (قطاع العائلات والقطاع الحكومي)، حيث إن زيادة

المساعدات والمنح الخارجية بمعدل ١٪ تؤدي إلى زيادة الاستهلاك النهائي الفلسطيني بمقدار ٠,٣٦٪. كما أن اختبار (t) أثبت وجود معنوية إحصائية عند مستوى ٥٪ للمساعدات الخارجية بوصفها متغيرا مستقلا، وكذلك وصلت الدلالة إلى حد ١٪ للحد الثابت، حيث كانت قيمة (t) لهذين المتغيرين (٤,٠٤*) و(١٠,٤١**) على التوالي. كما أن معامل التحديد (R^2) قد بلغ (٠,٤٨)، وهو ما يعني أن المساعدات والمنح الخارجية التي يحصل عليها المجتمع الفلسطيني تفسر ما نسبته ٤٨٪ من حجم الاستهلاك النهائي. ومن ناحية أخرى يعد النموذج القياسي قويا وموثوقا فيه حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة (١٦,٣٠*). كذلك أظهر مؤشر دوربن–وطسون (DW) خلو البيانات من مشكلة الارتباط الذاتي؛ إذ بلغ معامل دوربن – واطسون (١,٣٦) وهي قيمة تقع بين الحد الأدنى والحد الأعلى للقيمة الجدولية لهذا المؤشر، وهو ما يعزز الثقة بالنموذج، ويؤكد قبول الفرضية الصفرية (H_0) ورفض الفرضية البديلة (H_1)، أي أنه لا يوجد هناك مشكلة ارتباط ذاتي في البيانات.

٥ – أثر المساعدات والمنح الخارجية في الإنفاق الحكومي

يمثل هذا المؤشر قدرة السلطة الوطنية الفلسطينية على الإنفاق سواء الإنفاق الجاري أو الإنفاق التطويري، حيث تم اختبار العلاقة الآتية لمعرفة أثر المساعدات والمنح الخارجية في الإنفاق الحكومي الفلسطيني.

$$GEX = \alpha_5 + \beta_5 GA + \mu_5 \ldots (1.5)$$
$$= 5.29 + -0.26GA$$
$$T = 5.77^{**} \quad 2.3^{*}$$
$$Sig = (0.000) \quad (0.033)$$
$$R^2 = 0.16 \ \bar{R}^2 = 0.12 \ DW = 1.30$$
$$F = 4.02^{*} \quad Sig = (0.033)$$

تظهر النتائج الإحصائية مدى تبعية قدرة السلطة الوطنية الفلسطينية على الإنفاق العام للمساعدات والمنح الخارجية، إذ تعني زيادة المساعدات والمنح الخارجية بمعدل ١٪ زيادة الإنفاق العام بنسبة ٠,٢٦٪، كما أن النموذج أثبت القوة الإحصائية لمعلمة الحد الثابت حيث كانت دالة إحصائيا عند مستوى ١٪ بقيمة (٥,٢٩**)، وكذلك قيمة (t) كانت دالة عند مستوى ١٪ للحد الثابت فقد بلغت (٥,٧٧**)، وكانت قيمة (t) للمتغير المستقل (GA) الذي يمثل المساعدات والمنح الخارجية (٢,٣*)، ويثبت ذلك أثر المساعدات في قدرة السلطة الوطنية الفلسطينية على الإنفاق العام. أما معامل التحديد (R^2) فقد أظهر قدرة النموذج في تفسير ١٦٪ من أثر المساعدات في الإنفاق العام، وكانت قيمة (F) (٤,٠٢*) التي تعد دالة عند مستوى معنوية ٥٪، وهو ما يعني أن الثقة في النموذج بالنسبة للإنفاق العام تبلغ ٩٥٪ كذلك مؤشر دوربن– واطسون (DW) كان (١,٣٠)، وهو ما يعني قبول الفرضية الصفرية (H_0) ورفض الفرضية البديلة (H_1)، أي أنه لا يوجد هناك مشكلة ارتباط ذاتي في البيانات.

٦ - أثر المساعدات والمنح الخارجية في إجمالي التكوين الرأسمالي للاقتصاد الفلسطيني

لتقصي مدى تبعية التكوين الرأسمالي للمساعدات والمنح الخارجية تم استخدام بيانات إجمالي التكوين الرأسمالي المقدرة بالأسعار الثابتة خلال فترة الدراسة وكانت النتائج ما يأتي:

$$GCF = \alpha_6 + \beta_6 GA + \mu_6 ... (1.6)$$
$$= 6.57 + 0.08GA$$
$$T = 10.31^{**} \quad 0.82$$
$$Sig = (0.000) \quad (0.42)$$
$$R^2 = 0.04 \ \bar{R}^2 = -0.02 \ DW = 0.87$$
$$F = 0.67 \quad Sig = (0.42)$$

بالرغم من ثبوت معنوية المعلمات وصحة إشارتها، تبين النتائج أن التكوين الرأسمالي الإجمالي يعد ذا ارتباط ضعيف بالمساعدات والمنح الخارجية؛ حيث إن زيادة المساعدات والمنح الخارجية بنسبة ١٪ يؤدي فقط إلى زيادة التكوين الرأسمالي بمقدار ٠,٠٨٪، وهذا يعد منطقيا إذا ما اعتبرنا أن التكوين الرأسمالي هنا يمثل رأس المال الخاص المستثمر وليس العام، وأن أثر المساعدات عليه يعد قليلاً وضعيفاً والاستثمارات الخاصة تنتفع بطريقة غير مباشرة من خلال تحسن البنية التحتية من جراء النفقات التطويرية الممولة من المساعدات الخارجية، وكذلك في تحفيز الطلب المحلي على السلع والخدمات المنتجة من القطاع الخاص. وتشير النتائج الخاصة باختبار (t) إلى عدم وجود دلالة معنوية، فقد بلغت قيمتها (٠,٨٢). أما معامل التحديد فقد كان منخفضاً أيضاً وبلغ فقط ٠,٠٤٪، أي أن المساعدات والمنح الخارجية تفسر فقط ما نسبته ٠,٠٤٪ من محددات التكوين الرأسمالي الإجمالي، وهذا يتوافق والنتيجة الإحصائية الكلية لهذه المعادلة. كما أن اختبار (F) لم يظهر أية معنوية إحصائية لانخفاض قيمته التي بلغت (٠,٦٧) فقط، ومؤشر دوربن- واطسون (DW) بلغ (٠,٨٧)، وهي قيمة أقل من القيمة الجدولية (d_i =١,٢٠) عند (N = ٢٠) و(K = ١)، ويعني ذلك رفض فرضية العدم (H_0) وقبول الفرضية البديلة (H_1)، أي أن هذه القيمة تقع في منطقة القرار غير المؤكد ومن ثم لا نستطيع معرفة إذا كان هناك مشكلة ارتباط ذاتي أم لا.

٧- أثر المساعدات والمنح الخارجية في عدد العاملين في الاقتصاد الفلسطيني، ومن أجل اختبار هذه العلاقة تم حساب المعادلة الآتية:

$$WL = \alpha_7 + \beta_7 GA + \mu_7 ... (1.7)$$
$$= 3.63 + -0.45GA$$
$$T = 5.53^{**} \quad 4.70^{**}$$
$$Sig = (0.000) \quad (0.000)$$
$$R^2 = 0.55 \ \bar{R}^2 = 0.53 \ DW = 1.33$$
$$F = 22.11^{**} \quad Sig = (0.000)$$

في هذا النموذج تمثل (WL) عدد العاملين في الاقتصاد، وتبين النتائج أن زيادة المساعدات والمنح الخارجية بنسبة ١٪ يؤدي إلى زيادة عدد العاملين في الاقتصاد الفلسطيني بنسبة ٠,٤٥٪ وهذا ما يعني أن هناك ارتباطاً وثيقاً ومباشراً بين المساعدات وقدرة الاقتصاد الفلسطيني على خلق فرص عمل جديدة، وهو الأمر الذي يصب في

مصلحة الاقتصاد الوطني في تحديه للبطالة. كما أظهر النموذج معنوية إحصائية قوية من خلال اختبار (t) عند مستوى معنوية ١٪؛ إذ بلغت قيمة (t) (٥,٣٥**) للحد الثابت و(٤,٧٠**) للمتغير المستقل (GA). أما معامل التحديد (R^2) فقد بلغ (٠,٥٥)؛ أي أن النموذج يفسر ما مستواه ٥٥٪ من أثر المساعدات في خلق فرص عمل في الاقتصاد الفلسطيني، ويعد هذا المعدل منطقياً ومقبولاً، حيث بلغ معامل التحديد المعدل ($\bar{R}^2 = 53$)، وهو مقارب جدا لمعامل التحديد الأساسي. كما أن النتائج تشير إلى قوة النموذج القياسي المستخدم والذي أظهر معنوية عالية من خلال اختبار (F) التي بلغت قيمتها (٢٢,١١**). كذلك أثبتت النتائج القياسية ثبوت الفرضية القائلة بأن هناك أثراً إيجابياً للمساعدات والمنح الخارجية في عدد العاملين في الاقتصاد الفلسطيني، ويمكن تحديد ذلك من خلال معامل دوربن – واطسون (DW) الذي كانت قيمته (١,٣٣) وهي قيمة تؤكد خلو البيانات من مشكلة الارتباط الذاتي، ويعني ذلك قبول فرضية العدم (H_0) ورفض الفرضية البديلة (H_1).

وللتأكد من نتائج هذا الاختبار قام الباحث بإجراء الاختبار نفسه باستخدام معدلات البطالة في الاقتصاد الفلسطيني خلال الفترة نفسها، وكانت النتائج قريبة جدا بعضها من بعض، وهو ما يؤكد صحة وثبوت أثر المساعدات والمنح الخارجية في زيادة فرص العمل وعدد العاملين والتقليل من معدلات البطالة في الاقتصاد الفلسطيني خلال فترة الدراسة.

٨ – أثر المساعدات والمنح الخارجية في الصادرات الفلسطينية، حيث تم استخدام إجمالي الصادرات السلعية والخدمية والمقدرة بالأسعار الثابتة خلال الفترة (١٩٩٤–٢٠١٣)، وكانت نتائج الاختبار على النحو الآتي:

$$EXP = \alpha_8 + \beta_8 GA + \mu_8 \ldots (1.8)$$
$$= 3.36 + 0.47$$
$$T = 3.67^* \quad 3.40^*$$
$$Sig = (0.002) \quad (0.003)$$
$$R^2 = 0.39 \; \bar{R}^2 = 0.36 \; DW = 1.24$$
$$F = 11.57^* \quad Sig = (0.003)$$

تدل النتائج على أن زيادة المساعدات والمنح الخارجية بمعدل ١٪ يؤدي إلى زيادة الصادرات الفلسطينية بمقدار ٠,٤٧٪، وهذا يثبت الأثر الإيجابي للمساعدات الخارجية في قدرة الاقتصاد الفلسطيني على التصدير إلى الخارج، وهذه النتيجة تؤكدها قيمة (t) التي بلغت لهذا المتغير (٣,٤٠*) وكانت ذات معنوية إحصائية عند مستوى ٥٪، وكذلك معامل التحديد (R^2) بلغ (٠,٣٩)، الذي يثبت قدرته على تفسير ٣٩٪ من محددات الصادرات الفلسطينية بالاعتماد على المساعدات والمنح الخارجية، كما أن النموذج أثبت قوته الإحصائية بسبب ارتفاع قيمة (F) التي بلغت (١١,٥٧*). كذلك بلغ مؤشر دوربن– واطسون (DW) (١,٢٤)، وهو ما يدل على قبول الفرضية الصفرية (H_0) ورفض الفرضية البديلة (H_1) وذلك لأن ($DW = ١,٢٤ > d_i = ١,٢٠ < d_u = ١,٤١$)، وهذا يعني وقوع البيانات في منطقة القرار المؤكد وخلوها من مشكلة الارتباط الذاتي.

٩ – أثر المساعدات والمنح الخارجية في الديّن العام الفلسطيني، ولاختبار هذه العلاقة تم حساب المعادلة الآتية:

$$PDT = \alpha_9 + \beta_9 GA + \mu_9 \ldots (1.9)$$
$$= 0.85 + 0.93$$
$$T = 0.68 \quad 4.93^{**}$$
$$Sig = (0.51) \quad (0.000)$$
$$R^2 = 0.57 \ \bar{R}^2 = 0.55 \ DW = 1.37$$
$$F = 24.27^{**} \quad Sig = (0.000)$$

أظهرت النتائج المبينة فيما سبق أن زيادة المساعدات والمنح الخارجية بنسبة ١٪ يؤدي إلى زيادة الديّن العام بمقدار ٠,٩٣٪، وهو ما يعني أن هناك أثراً واضحاً للمساعدات في الديّن العام، لا سيما وأن هناك بعض المساعدات والمنح التي تتلقاها السلطة الفلسطينية التي تكون على شكل قروض عامة كما تم الإشارة إليه سابقا في هذا البحث. ومن جهة أخرى تبين من اختبار (t) وجود معنوية إحصائية عند مستوى ١٪ حيث بلغت قيمة (t) (٤,٩٣*)، وهو ما يدل على الارتباط القوي بين المساعدات والدين العام الفلسطيني. وأما بالنسبة إلى معامل التحديد (R^2) فقد أظهر أيضا أهمية حيث يشير إلى قدرة النموذج على تفسير ٥٧٪ من أثر المساعدات والمنح الخارجية في الدين العام، كما أن اختبار (F) أظهر صحة وقوة النموذج القياسي المستخدم حيث بلغت قيمة (F) (٢٤,٢٧**)، ويؤكد ذلك أن النموذج ككل تصل ثقته إلى مستوى ٩٩٪، هذا بالإضافة إلى أن مؤشر دوربن–واطسون (DW) بلغ (١,٣٧)، وهو ما يدل على قبول الفرضية الصفرية (H_0) ورفض الفرضية البديلة (H_1) وذلك لأن ($DW = ١,٣٧ > d_i = ١,٢٠ < d_u = ١,٤١$)، وهذا يعني وقوع البيانات في منطقة القرار المؤكد وخلوها من مشكلة الارتباط الذاتي.

ب – اختبار العلاقة السببية بين متغيرات النموذج الأول

من أجل تحقيق أهداف البحث والتأكد من صدق نتائج تحليل الانحدار البسيط تم إجراء اختبار جرانجر (Granger Causality Test) لتحديد العلاقة السببية بين متغيرات النموذج، وبالاعتماد على هذا الاختبار فإنه يتم رفض الفرضية الصفرية (H_0:X not Cause Y) إذا كانت الاحتمالية أقل من ١٠٪ وتقبل الفرضية البديلة (H_1: X Cause Y) ويبين الجدول (٥) النتائج الإحصائية لهذا الاختبار.

- وجود علاقة إيجابية أحادية الجانب بين المساعدات والمنح الخارجية (GA) باتجاه الناتج المحلي الإجمالي (GDP)، حيث تؤدي زيادة المساعدات إلى زياد الناتج المحلي الإجمالي. وهذه النتيجة تعد منطقية من حيث إن المساعدات والمنح عادة ما تستخدم على مشاريع البنية التحتية والخدمات العامة وكذلك على الإنفاق الحكومي والبرامج الاجتماعية والثقافية والسياسية والتعليمة وغيرها، كل ذلك قد يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي. أما عدم وجود علاقة تبادلية بالاتجاه المعاكس بين هذين المتغيرين فيعني أن مستوى الناتج المحلي الإجمالي لا يعد محفزا

جدول ٥
نتائج اختبار العلاقة السببية

Hypothesis	F- Statistics	Probability	Decision
GA → GDP	*١,٨٧	٠,٠٣	قبول
GDP → GA	٠,٤٥	٠,٨٢٠	رفض
GA → PCI	*٢,١٥	٠,٠٤٣	قبول
PCI → GA	١,٠٩	٠,١١٣	رفض
GA → HHC	*٣,٧٦	٠,٠٤١	قبول
HHC → GA	١,٩٦	٠,٩٢	رفض
GA → DFC	*٤,٨٢	٠,٠١٥	قبول
DFC → GA	١,١٧	٠,٣٧٠	رفض
GA → GEX	*٩,٧٤	٠,٠١٢	قبول
GEX → GA	*٦,٢٣	٠,٠١٨	قبول
GA → GCF	٠,٦٧٦	٠,٤٨٤	رفض
GCF → GA	٠,٣٩	٠,٦٣	رفض
GA → WL	*١,٤٨	٠,٠١٩	قبول
WL → GA	١,١٥	٠,٢٨١	رفض
GA → EXP	٢,٩٦	٠,١٧٢	رفض
EXP → GA	٢,٢٦	٠,١١٨	رفض
GA → PDT	*٤,٦٦	٠,٠٠٩	قبول
PDT → GA	*٣,٣٨	٠,٠١٨	قبول

لتدفق المساعدات الخارجية إلى الأراضي الفلسطينية.

- وجود علاقة سببية بين المساعدات والمنح الخارجية (GA) ومتوسط دخل الفرد، وعدم وجود العلاقة نفسها بالاتجاه المعاكس، وهذه النتيجة تتفق مع التحليل السابق؛ حيث إن المساعدات والمنح الخارجية تؤثر إيجابيا في مستوى متوسط دخل الفرد، وذلك يعود إلى قدرة المساعدات على التشغيل والتوظيف ودفع المستحقات لأصحابها.
- وجود علاقة سببية بين المساعدات والمنح (GA) والإنفاق الاستهلاكي للقطاع العائلي (HHC) باتجاه واحده، يعني أن المساعدات تسهم في زيادة الإنفاق الاستهلاكي للقطاع العائلي وهذا يمكن أن يعزى إلى أن أثر المساعدات سوف ينعكس في القدرة الشرائية للقطاع العائلي، وهو ما يرفع من مستوى الاستهلاك له.
- وجود علاقة سببية بين المساعدات والمنح الخارجية (GA) باتجاه الاستهلاك النهائي المحلي (DFC)، وقد يعود ذلك إلى أن الإنفاق الحكومي للسلطة الفلسطينية يشكل نسبة عالية منه، بينما بالمقابل تشير النتائج إلى

عدم وجود علاقة سببية بين الاستهلاك النهائي والمساعدات الخارجية.

- هناك علاقة سببية باتجاهين بين المساعدات والمنح الخارجية (GA) والإنفاق الحكومي (GEX). وقد يبدو هذا منطقيا جدا، حيث إن السلطة الوطنية الفلسطينية ومنذ نشأتها اعتمدت اعتمادا كبيرا على تدفق هذه المساعدات والمنح إلى الأراضي الفلسطينية من مختلف دول العالم.
- لم تثبت العلاقة السببية بين المساعدات والمنح الخارجية (GA) وبين إجمالي التكوين الرأسمالي (GCF) ويمكن أن يعود ذلك إلى أن المساعدات والمنح الخارجية لا ترتقي إلى مستوى تحفيز المستثمر الفلسطيني على التكوين الرأسمالي وتراكمه.
- تشير نتائج اختبار السببية إلى أن هناك علاقة سببية أحادية الجانب موجبة من المساعدات والمنح (GA) باتجاه عدد العاملين في الاقتصاد المحلي (WL)، ويعود ذلك إلى أن تدفق المساعدات يسهم إلى حد كبير في خلق فرص للعمل والتشغيل للقوى العاملة.
- عدم وجود علاقة سببية بين المساعدات والمنح الخارجية (GA) وحجم الصادرات من السلع والخدمات (EXP)، هذا مع العلم أنه في تحليل الانحدار البسيط لهذه العلاقة ثبت العكس. ويمكن أن يكون أثر المساعدات في الصادرات غير واضح وغير مباشر وذلك أولا لصغر حجم الصادرات، وثانيا لأن الهدف الرئيس للمساعدات هو ليس دعم الصادرات بقدر ما هو دعم للمجتمع الفلسطيني ككل.
- وأخيراً هناك علاقة سببية متبادلة باتجاهين وموجبة بين المساعدات والمنح (GA) وإجمالي الدين العام الفلسطيني (PDT)، وذلك يعود إلى أن تدفق المساعدات والمنح تؤدي إلى زيادة الديّن العام لأن بعض هذه المساعدات تكون على شكل قروض، حتى ولو كانت لفترات زمنية طويلة وبأسعار فائدة متدنية، ومن ثم فإن كلاً من المساعدات والدين العام يؤدي إلى زيادة الآخر.

ج – تحليل ومناقشة النموذج الثاني

١ – اختبار استقرار البيانات

بما أن معظم بيانات السلاسل الزمنية تتصف بعدم الاستقرار فإنه من الضروري إجراء اختبار استقرار البيانات وذلك لتجنب الحصول على نتائج زائفة، ومن أجل ذلك قام الباحث بإجراء اختبار ديكي– فولر الموسع (Augmented Dickey - Fuller)، والجدول (٦) يوضح نتائج هذا الاختبار.

تبين نتائج اختبار استقرار البيانات (ADF) أن جميع بيانات متغيرات النموذج كانت مستقرة عند مستويات مختلفة كما هي مبينة في الجدول (٦)، ومن ثم فإنه من الممكن استخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS) من أجل تقدير النموذج الثاني الخاص بالبحث بشكل يكمن الوصول إلى نتائج غير متحيزة؛ حيث إن

جدول ٦
نتائج اختبار استقرار البيانات

Variable	Tc	Tt	No Lag	Stationary Level
GDP	٣,٤-	٣,٨٥-	٠	*٪٥
WL	١,٩٨-	٢,٢٤-	١	**٪١٠
GCF	٣,٨٤-	٤,١٥-	١	*٪١٠
EXP	٢,٦٧-	٢,٩٧-	١	*٪٥
GA	٣,٤١-	٣,٦٨-	١	*٪٥

* مع الحد الثابت والمتجه الزمني ** بدون الحد الثابت والمتجه الزمني

استقرار البيانات تعد الخطوة الأساسية للوصول إلى نتائج صحيحة.

٢ - تحليل ومناقشة نتائج الانحدار المتعدد

بعد التأكد من استقرار البيانات تم تقدير النموذج الثاني المقترح باستخدام برنامج (SPSS) باستخدام الانحدار المتعدد (Multi Regression) بطريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS)، حيث تم الاستعانة بالتحويل اللوغارتمي للبيانات وإجراء كثير من الاختبارات الإحصائية كاختبار (t) واختبار(F) ومعامل التحديد (R^2)، واختبار دوربن - واطسون (DW). وقد تم تمثيل النموذج الثاني المقترح بالمعادلة رقم (٢) والتي تأخذ الصورة الآتية:

$$GDP = \alpha_0 + \alpha_1 WL + \alpha_2 GCF + \alpha_3 EXP + \alpha_4 GA + e \ldots\ldots(2)$$

$$= 16.32 + 2.63 + 1.04 + 1.02 + 1.7$$

$$T = 6.35^{**}\ 4.33^{**}\ 0.87^{*}\ 7.55^{**}\ 4.2^{**}$$

$$Sig = (0.000)\ (0.000)\ (0.02)\ (0.000)\ (0.000)$$

$$R^2 = 0.93\ \bar{R}^2 = 0.91\ DW = 1.26$$

$$F = 19.75^{**} \quad Sig = (0.000)$$

تشير البيانات الخاصة بالمعادلة رقم (٢) إلى وجود دلالات إحصائية ذات معنوية للمتغيرات المستقلة التي استخدمت في هذا النموذج، حيث أثبت التحليل صحة المعلمات الخاصة بالمتغيرات المستقلة وإشاراتها عند مستوى معنوية ٥٪، وكانت النتائج على النحو الآتي:

- أثبت التحليل أن زيادة عدد العاملين في الاقتصاد الفلسطيني بنسبة ١٪ يؤدي إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي الحقيقي بنسبة ٢,٦٣٪، كما أن قيمة (t) لمتغير عدد العاملين في الاقتصاد كانت دالة أيضا عند مستوى ١٪ حيث بلغت قيمة (t) (٤,٣٣**)، وهو ما يؤكد الأثر الإيجابي الذي يقوم به عنصر العمل في تحقيق النمو الاقتصادي وزيادة معدلات الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للاقتصاد الفلسطيني.
- أثبتت النتائج وجود علاقة إيجابية طردية بين إجمالي التكوين الرأسمالي والنمو الاقتصادي ممثلا بالناتج المحلي الإجمالي الحقيقي؛ حيث إن زيادة إجمالي التكوين الرأسمالي بمعدل ١٪ ينتج عنه زيادة في الناتج المحلي

الإجمالي الحقيقي بمعدل ١,٠٤٪. وهذه النتيجة تؤكدها قيمة (t) التي بلغت (٠,٨٧*) والتي تحمل دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ٥٪، وهو ما يؤكد صحة معلمة هذا المتغير وإشارتها.

- بينت النتائج صحة ومعنوية معلمة الصادرات السلعية والخدمية الفلسطينية واتجاهها حيث كانت قيمة هذه المعلمة (١,٠٢)، أي أن زيادة الصادرات بنسبة ١٪ يؤدي إلى ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي بمقدار ١,٠٢٪. ومن جهة أخرى أثبت اختبار (t) ثبوت هذه المعنوية الإحصائية حيث كانت قيمة (t) المحسوبة لهذا المتغير (٧,٥٥**)، وهي دالة إحصائيا عند مستوى ١٪، وهو ما يؤكد صحة المعلمة ويزيد الثقة فيها.
- أما فيما يخص المساعدات والمنح الخارجية فقد أثبتت النتائج العلاقة الطردية الإيجابية مع النمو الاقتصادي، فكانت قيمة معلمة هذا المتغير (١,٧١)؛ أي أن زيادة المساعدات والمنح الخارجية بمعدل ١٪ تؤدي إلى ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي بنسبة ١,٧١٪، ويزيد ذلك من أهمية دور المساعدات والمنح في تحقيق النمو الاقتصادي. هذه النتيجة أيضا تأكدت من خلال اختبار (t) حيث بلغت قيمة (t) المحسوبة لهذا المتغير (٤,٢**) التي تصل معنويتها الإحصائية إلى ١٪.
- أظهرت النتائج ثقة عالية؛ إذ بلغ معامل التحديد (R^2) (٠,٩٣)، وهذا يعني أن المتغيرات المستقلة المستخدمة في هذا النموذج قادرة على تفسير ٩٣٪ من محددات النمو الاقتصادي الفلسطيني، وهذا ما يؤكد نتائج هذا النموذج المقدر ويزيد الثقة فيه، لا سيما أن معامل التحديد المعدل ($\bar{R}^2$) كانت قيمته مقاربة جدا لمعامل التحديد الأساسي (R^2) الذي بلغ (٠,٩١).
- بينت النتائج مستوى كبيراً من الثقة في النموذج القياسي المقدر ككل، حيث كانت قيمة (F) المحسوبة (١٩,٧٥**) التي تحمل دلالة معنوية عند مستوى ١٪، وهو ما يؤكد صحة نتائج النموذج ككل ويعزز الثقة فيه.
- وأخيراً أظهر اختبار دوربن – واطسون (DW) خلو البيانات الإحصائية من مشكلة الارتباط الذاتي، وذلك لوقوع قيمة هذا المؤشر في منطقة القرار الحاسم أو المؤكد حيث كانت قيمة ($DW = ١,٢٦$) وهي قيمة ($DW = ١,٣٧ > d_i = ٠,٩٠ < d_u = ١,٨٣$)، وهو ما يعني قبول الفرضية الصفرية، أي أنه لا يوجد مشكلة ارتباط ذاتي في البيانات.

٣ – اختبار الارتباط الخطي المتعدد بين المتغيرات المستقلة

من أجل اختبار مشكلة الارتباط الخطي المتعدد بين المتغيرات المستقلة الخاصة بالنموذج القياسي الثاني تم حساب معامل التحمل (Tolerance) لجميع المتغيرات المستقلة، والذي يتم حساب معامل (VIF) منه حيث إن: $VIF = \frac{1}{Tolerance}$ ويستخدم هذا المقياس لتأثير الارتباط بين

جدول ٧
اختبار الارتباط الخطي المتعدد بين المتغيرات المستقلة

Variables	Collinearity Statistics	
	Tolerance	VIF
WL	٠,٢٦١	٣,٨
GCF	٠,٤٩٩	٢,٠٠
EXP	٠,٢٤٦	٤,٠٥
GA	٠,٣٦٣	٢,٧٥

المتغيرات المستقلة على زيادة معلمة المتغير المستقل، وكانت نتائج هذا الاختبار كما في الجدول (٧).

يلاحظ من النتائج الإحصائية المدرجة في الجدول (٧) أن قيمة (VIF) لجميع المتغيرات المستقلة هي أقل من ٥، وهذا يدل على أن متغيرات النموذج لا تتأثر بمشكلة الارتباط الخطي.

المستخلص والتوصيات

المستخلص

أظهر النموذج القياسي المقدر عددا من النتائج الإحصائية التطبيقية فيما يخص المساعدات والمنح الخارجية التي يتلقاها المجتمع الفلسطيني من دول العالم، سواء من الدول العربية أو من الدول الأجنبية، فقد أثبتت نتائج التحليل ثبوت فرضية البحث الأساسية، وكذلك ثبوت الفرضيات الفرعية، وهو الأمر الذي يعني أن الاقتصاد الفلسطيني ممثلا بقطاعاته الرئيسة يتأثر بشكل مباشر بالمساعدات والمنح الخارجية، فقد كان أثر المساعدات والمنح على متغيرات الاقتصاد الكلي الفلسطيني واضحاً، وبلغ حد الدلالة الإحصائية عند مستوى معنوية ١٪، وبعضها عند مستوى ٥٪، وومن ثم يمكن القول بكل وضوح إن الاقتصاد الفلسطيني يتأثر بالمساعدات والمنح الخارجية ويعد تابعاً لها إلى حد ما. فكان أثر المساعدات والمنح الخارجية على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ٠,٣٤٪، وعلى مستوى المعيشة الفلسطيني ٠,١١٪، وعلى الاستهلاك النهائي لقطاع العائلات الفلسطيني ٠,٣٢٪، وعلى الاستهلاك النهائي للمجتمع الفلسطيني (الأفراد والحكومة) ٠,٣٦٪، وعلى الإنفاق الحكومي للسلطة الوطنية الفلسطينية ٠,٢٦٪، وعلى التكوين الرأسمالي الإجمالي ٠,٠٨٪، وعلى عدد العاملين في الاقتصاد الفلسطيني ٠,٤٥٪، وعلى حجم الصادرات من السلع والخدمات إلى الخارج ٠,٤٧٪، وعلى المديونية العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية ٠,٩٣٪.

كما أثبتت نتائج التحليل القياسي وجود أثر إيجابي للمساعدات والمنح الخارجية في النمو الاقتصادي الفلسطيني بمعدل ١,٧١٪. وكان هذا الأثر أعلى من

ذلك الخاص بكل من إجمالي التكوين الرأسمالي والصادرات الفلسطينية الذي بلغ أثرهما على النمو الاقتصادي ١,٠٤٪ و١,٠٢٪ على التوالي، فيما مثل عدد العاملين الأثر الأكبر على النمو الاقتصادي، حيث بلغ أثر هذا المتغير ٢,٦٣٪. كل هذه النتائج تثبت تبعية متفاوتة لمؤشرات الاقتصاد الفلسطيني إلى المساعدات والمنح الخارجية، وهو ما يعني أن توقف هذه المساعدات سوف يكون له آثار اقتصادية بالغة في أداء الاقتصاد الفلسطيني إجمالاً.

التوصيات

في ضوء النتائج القياسية التي توصل إليها البحث فإن الباحث يقترح التوصيات الآتية:

١ – هناك ضرورة ملحة لاستغلال المساعدات والمنح الخارجية من المجتمع الفلسطيني بشكل عام والسلطة الوطنية الفلسطينية بشكل خاص، لما لهذه المنح والمساعدات من آثار إيجابية في أداء الاقتصاد الفلسطيني.

٢ – يجب على السلطات المعنية توجيه المساعدات والمنح الخارجية نحو القطاعات الاقتصادية الحيوية ما أمكن، لأن ذلك قد ينعكس إيجابا على مؤشرات الاقتصاد الإنتاجية ويعود بالفائدة على المجتمع الفلسطيني ككل.

٣ – يجب على المجتمع الفلسطيني أن يعي تماما بأن تدفق المساعدات والمنح الخارجية لن يستمر إلى الأبد، بل هي عملية مؤقتة ترتبط أساساً بمعطيات سياسية وإنسانية لا اقتصادية، ومن ثم يجب هيكلة الاقتصاد وبناء مؤسساته بصورة مستقلة عن الخارج لتكون قادرة على الاستمرار في حالة توقف تدفق المساعدات والمنح إلى المجتمع الفلسطيني.

٤ – يجب استخدام المساعدات والمنح الخارجية لتحفيز معدلات التوظيف والتقليل من حدة البطالة السائدة في الأراضي الفلسطينية، حيث إنه ثبت وجود علاقة طردية بين المساعدات وعدد العاملين في الاقتصاد الفلسطيني.

٥ – هناك أيضا ضرورة إلى توجيه المساعدات والمنح وإدارتها بالشكل الذي يمكن من خلاله تحقيق مستويات حقيقية من النمو الاقتصادي، فقد ثبت أن المساعدات تؤثر إيجاباً في مستوى الناتج المحلي الإجمالي.

المراجع

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، "مسح الاستثمارات الأجنبية في الأراضي الفلسطينية، نشرات مختلفة.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الحسابات القومية السنوية بالأسعار الثابتة– سنة الأساس (٢٠٠٤)، رام الله، فلسطين.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، متغيرات الحسابات القومية الرئيسية للأعوام ١٩٩٤–٢٠١٢ بالأسعار الثابتة: سنة الأساس (٢٠٠٤)، رام الله، فلسطين.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، نسبة مساهمة الأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي للأعوام ١٩٩٤–٢٠١٢ بالأسعار الثابتة: – سنة الأساس (٢٠٠٤)، رام الله، فلسطين.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، (٢٠١٢) كتاب فلسطين الإحصائي السنوي، كانون أول ديسمبر،٢٠١٢، رام الله، فلسطين.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، (٢٠٠٨) إحصاءات التجارة الخارجية: السلع والخدمات، ٢٠٠٦، تموز ٢٠٠٨، رام الله، فلسطين.

سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي، للسنوات (٢٠٠٢ – ٢٠١٢)، رام الله، فلسطين.

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) (٢٠١١، ٢٠١٢، ٢٠١٣)، المراقب الاقتصادي والاجتماعي، العدد ٢٦، ٢٧، ٢٨ تشرين أول، رام الله.

إبراهيم سالم جابر، ٢٠٠٥، **التمويل الأجنبي: الواقع والتحديات**، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الأول، الاستثمار والتمويل في فلسطين: بين آفاق التنمية والتحديات المعاصرة، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة.

آيات حمدان، ٢٠١١، **المساعدات الخارجية استعمار بشكل جديد**، مركز بيسان للبحوث والإنماء، رام الله، فلسطين.

تقي عرفان الحسيني، ١٩٩٦، **التمويل الدولي**، دار مجدلاوي للنشر، الأردن.

جوليا بنن، كمبرلي سميث، ٢٠١٠، **المساعدات التنموية الرسمية**، منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، قسم التعاون التنموي، الإمارات العربية المتحدة.

عادل سماره، ١٩٩٧، **البنك الدولي: المانحون والمادحون**، منشورات المشرق للدراسات الثقافية والتنموية، رام الله، فلسطين.

علاء الترتير، ٢٠١١، خطة البنك الدولي للنهوض بالاقتصاد الفلسطيني، شبكة السياسات الفلسطينية، واشنطن.

علاء الرفاتي، ٢٠٠٩، واقع المساعدات والقروض العربية والدولية للشعب الفلسطيني وتحدياتها، ورشة مدخلات

الاقتصاد الفلسطيني وإشكالات التنمية الاقتصادية في فلسطين ٢٠٠٦-٢٠٠٨، مركز دراسات الشرق الأوسط.

عماد سعيد لبد، ٢٠٠٤، تجربة السلطة الفلسطينية في استغلال المساعدات الدولية (١٩٩٤- ٢٠٠٣)، **مجلة الجامعة الإسلامية**، (سلسلة العلوم الإنسانية) المجلد ١٢ - العدد ٢: ٤٦٧- ٥٠١.

نادر خميس أحمد سمارة، ٢٠١٣، المساعدات الخارجية وآثارها على النمو الاقتصادي الفلسطيني، **رسالة ماجستير**، جامعة الأزهر، غزة.

نصر عبد الكريم، وباسم مكحول، ٢٠٠٥، **نحو توظيف أنجع للمساعدات الخارجية المقدمة للشعب الفلسطيني**، منشورات معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، رام الله فلسطين.

نور الدين أبو عجوة، ٢٠١١، أثر المساعدات الدولية على التنمية الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية، أخذت عن نادر خميس أحمد سمارة، ٢٠١٣، المساعدات الخارجية وآثارها على النمو الاقتصادي الفلسطيني، **رسالة ماجستير**، جامعة الأزهر، غزة، ص ٧-٨.

هديل قزاز، ٢٠١١، المساعدات الدولية، إعداد، عبد الكريم نصر، ورشة عمل حول الاقتصاد الفلسطيني وتحدياته المستقبلية، ٦ آذار/ مارس، ٢٠١١، الأردن.

وزارة التخطيط، ٢٠١٢، "أثر المساعدات الدولية على التنمية الاقتصادية في فلسطين"، السلطة الوطنية الفلسطينية، رام الله، فلسطين.

وزارة المالية، ٢٠١٣، "تحليل مشروع الموازنة العامة ٢٠١٣"، السلطة الوطنية الفلسطينية، رام الله فلسطين.

15- Abdur Chowdhury, And Garonna, Paolo. 2007. Effective Foreign Aid, Economic Integration And Subsidiarity: Lessons From Europe, United Nations Economic Commission For Europe, Geneva, Switzerland, Discussion Paper No 17.

16- Hansen &Tarp, 2001) ''Aid and Growth Regressions: New results on Causality.'' Applied Economics 33, 177-182.

17- Ismail Fasanya. 2012. ''Does Foreign Aid Accele'', Policy Research Working Paper 4952, World Bank Rate E economic Growth? An Empirical Analysis for Nigeria, Business And Management Review Vol. 1(5), July 2011.

18- Naseem, Abu Jamie, 1991. '' External Aid and Economic Development of Selected Developing Countries'', Islamic University Journal, Vol, 2(25), Gaza.

ABSTRACT

The Impact of External Grants and Aids on the Palestinian Macro Economic indices: An Econometric Study of the Period (1994-2013)

Omar Mahmoud Abu-Eideh
Alquds Open University - Palestinian

The aim of this research is to analyze the impact of external grants and aids on the Palestinian macroeconomic indices during the period (1994-2013). In order to achieve such an aim an econometric model has been adopted based on two main equations. The first tested the same impact on the economic growth in Palestine. The empirical results of the model show a positive relationship between external grants and aids and the macroeconomic indices, viz. The impact on GDP was 0.34%, on the standard of living 0.11%, on the final consumption of the household sector 0.32%, on the final consumption of the Palestinian society working labor 0.45%, on the exports of goods and services 0.47%, and on the public debt 0.93%. The results also revealed that the impact of external grants and aids on economic growth in Palestine was 1.71%.

In the light of the above results, the main recommendations of the research are: (1) the external grants and aids must be directed to the productive sectors in the economy and should be used to lower the unemployment rate and (2) external grants and aids should be managed in a way that is capable of creating actual development in the economy in order to lower the level of external dependence and move toward self dependence.

عمر محمود أبو عيده، (دكتوراه في الاقتصاد، جامعة راجستان، الهند، عام ١٩٩٨)، يعمل أستاذاً مشاركاً ورئيساً لقسم الاقتصاد، كلية العلوم الإدارية والاقتصادية، جامعة القدس المفتوحة، دولة فلسطين، له اهتمامات بحثية في التجارة الدولية والاقتصاد الدولي، والتنمية الاقتصادية، والنقود والبنوك.